جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

الأزمة النفطية و تأثيرها على السياسة العامة

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والتنمية

إعداد الطالبة:
براهيمي زينة

إشراف الأستاذ:
د. رمضاني مفتاح

'لجنة المناقشة :

-د/أ..... رئيسا
-د/أ..... مشرفا ومقرر
-د/أ..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي :2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الذي به تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله القائل ﴿من لا يشكر الله لا يشكر الناس﴾

اتقدم بالشكر و الامتنان و التقدير و المحبة الى أساتذتنا الكرام الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الاستاذ المشرف على هذه المذكرة : الاستاذ رمضاني مفتاح

وكذلك اشكر كل من قدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات وقدم لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات من قريب او بعيد

كما نشكر أساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذه المذكرة المتواضعة ويقدموا لنا نصائحهم القيمة وتوجيهاتهم ....

إهداء

أقدم إهدائي أولا إلى أصحاب الفضل الكبير الذين لولاهم لما أنا هنا اليوم ، إلى أصحاب القلوب الطيبة إلى الذين أمسكا بيدي عند أول خطوة لي ومازلت أمسك بأيديهما حتى الآن إلى الذي أوصانا الله بهما إحسانا .إلى من أعطوني كل شئ إحتجته و لم أعطهم أي شئ .

إلى أمي الحبيبة التي دعمتني أوقات ضعفي و التي كانت بمثابة الأخت و الصديقة .

أبي العزيز الذي أحمل إسمه بإفتخار و الذي أستمد منه قوتي و الذي علمني معنى الصبر . وهنا أرجو من العزيز الحكيم مجيب الدعوات أن يقيكما شر هذا الزمان و يحفظكما و يطيل أعماركما إن شاء الله .

و الأن أوجه إهدائي إلى إخوتي و أخواتي

و أهدي إلى كل عائلتي و كل من كانت له بصمة في حياتي وكل من تمنى لي النجاح و التوفيق .

مقدمة

تمهيد

يعبر عن مفهوم السياسة العامة بعدة تسميات و التي رغم اختلافها إلا أنها تصب في نفس المقصد والتي من بينها المشاريع الحكومية ، السياسات الحكومية ، البرامج الحكومية ، المخططات الحكومية ...إلخ ، وهذا ما يدل على أنها تعبر عن ما تقوم به الحكومة للوصول الى الأهداف المنشودة ، أو يمكن القول بأنه خارطة الطريق التي تنتهجها الحكومة خلال فترة زمنية محددة بغية تلبية متطلبات المجتمع و ضمان سيرورة مصالح الدولة و أنشطتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية ، و إن كان هذا المفهوم السالف ذكره ، أي السياسات العامة ينتج عنها مخرجات ذات تأثير إيجابي ، إلا أن الأمر يتطلب وفرة الغلاف المالي الكافي لتنفيذ كافة البرامج و المخططات .

وكما نعلم فإن الجزائر دولة يتميز اقتصادها بكونه اقتصادا ريعيا ، وذلك لاعتماده بالأساس على المداخيل النفطية الأمر الذي يجعل السياسات العامة في الجزائر مرتبطة ارتباطا كليا بما يدره برميل النفط من مداخيل .

والسوق النفطية تعد سوقا غير مستقرة كليا فكثيرا ما شهدت هزات و صدمات أثرت سلبا على الدول المصدرة للنفط و التي من بينها الجزائر ، حيث شهدت على مر الأزمنة تراجعا كبيرا في الأسعار كان من بينها التراجع أو الانهيار الذي شهدته سنة 2014 و الذي شكل صدمة كبيرة كانت لها انعكاساتها و أثارها على السياسة العامة في الجزائر ذلك لأن السياسة العامة تصاغ بناء على مجموعة من المعطيات اعتمادا على مختلف أدوات التحليل الكمية والكيفية وتتفاعل وتتأثر فيها أطر وفواعل متعددة؛ حكومية وغير حكومية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن وحدات التحليل، فإنها في البلدان ذات الاقتصاد الريعي المعتمد على المداخيل النفطية تتباين من فترة إلى أخرى وفقا لمستوى أسعار برميل النفط ، وفي ظل ما يعرف ب الأزمة النفطية التي شكلها انهيار أسعار النفط فإننا نسعى لاستكشاف أثر هذه الأزمة على السياسة العامة في الجزائر من خلال دراستنا هذه .

1-إشكالية الدراسة:

إن ما شهدته الأسواق النفطية من أزمات والتي كان آخرها الأزمة التي ظهرت بوادرها الأولي أواخر سنة 2014 ومطلع سنة 2015 والتي حتما سيكون لها انعكاسات على السياسة العامة في الجزائر أمر يدفعنا للبحث عن أثارها ، من خلال طرح الإشكالية التالية :

ماهي أثار الأزمة النفطية على السياسية العامة في الجزائر ؟

و انطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

2-تساؤلات الدراسة:

- ما هي أبرز الأزمات التي شهدتها السوق النفطية؟
- كيف تؤثر الأزمة النفطية في السياسة العامة للجزائر؟
- ما مدى نجاعة سياسة ترشيد الإنفاق في مواجهة الأزمة النفطية في الجزائر؟

3-أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر :

اهتمامنا الشخصي بدراسة الموضوع

الرغبة في إثراء المكتبة بدراسة تربط بين الأزمة النفطية و السياسة العامة

الميل الشخصي لدراسة الموضوع

توالي الصدمات النفطية وما تخلفه من آثار على مختلف الأصعدة

- توفر عنصر الجد في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي، ومحدودية الدراسات والأبحاث التي تعنى به وهو ما يشجع ويفتح أمام الدارسين مزيدا من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية.
- الرغبة في الاطلاع على الحقائق العلمية المتعلقة بالسياسة العامة في الجزائر، كيفية صياغتها، طرق تنفيذها، والنتائج التي تحققها والآثار التي تعكسها مما يسمح لنا بتقييمها،

4-أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية للموضوع في الإحاطة بأهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة مع توضيح الخصائص التي تميزها وإبراز تأثير أزمات النفط على السياسات العامة في الجزائر، ومحاولة الإحاطة بالجهود التي تقوم بها الدولة للخروج من التبعية النفطية في صياغة مختلف السياسات العامة و الاعتماد على سياسة ترشيد الإنفاق.

الأهمية العملية: تنبع أساسا في الاهتمام بالسياسة العامة، وأن تقوم الجهات المخولة بتنفيذ مختلف الإصلاحات للخروج من مصادر الدخل الخارجي وهذا لمصلحة البلاد، وما قادنا لمثل هذه المواضيع هو أن تكون كإضافة للتخصص.

5-أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي أردنا الوصول إليها في هذا البحث كثيرة، وفي مقدمتها إعطاء صورة عامة عن السياسة العامة في الجزائر، تكون بمثابة المرجع في الاختصاص وزادا لمن يرغب في الإحاطة بهذا النوع من الدراسات.

إضافة إلى ذلك فإننا أردنا إضافة الجديد للمكتبة في هذا المجال خصوصا السياسة العامة بكل أنواعها لأنها تعاني فقرا شديدا في هذا النوع من الدراسات.

كما أن الهدف من دراسة الجزائر هو لأننا وددنا إعطاء القضايا الوطنية بعض الاهتمام، خصوصا في ظل ارتباط اقتصادنا بالريع النفطي، كما أن معرفة المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي خطوة أولى للعمل على حلها. وحاولنا كذلك تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز تأثير أزمات النفط على السياسة العامة في الجزائر.
- إثراء الرصيد الشخصي والعلمي للطلبة.
- التعرف على وضعية السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.
- فتح آفاق جديدة للبحث ترتكز على نتائج هذه الدراسة.

6-مناهج الدراسة:

تحتم دراسة هذا الموضوع استخدام جملة من المناهج المساعدة على تحقيق الوصول للإجابة على كل الأسئلة المطروحة و اختبار الفرضيات السابقة و هي:

المنهج الوصفي: وقوامه ذكر خصائص الشيء الموصوف، وهو ما يقف عنده القارئ في أكثر من مناسبة في البحث.

المنهج المقارن: تم الاعتماد علي هذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال المقارنة بين النسب المختلف السنوات في الدراسة

المنهج الإحصائي: لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والاجتماعية عموما من الإحصاءات والأرقام كأدلة صادقة وشواهد كأحد الأساليب لإثبات الحقائق من خلال إعطاء بعض الإحصاءات التي توضح ما إذا كان تراجع أسعار النفط يؤثر على السياسة العامة في الجزائر أم لا.

منهج دراسة حالة: تم استخدام هذا المنهج من أجل جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع و نابعة منه، حيث تم ربطها بواقع السياسة العامة في الجزائر وكذلك تبيان ما إذا كانت تتأثر بأزمات

أسعار النفط، وهو ما حتم علينا الاستعانة بهذا المنهج دراسة حالة من أجل جمع البيانات و المعلومات حول انعكاس تراجع أسعار النفط على صياغة السياسة العامة في الجزائر.

7-صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات
- صعوبة الإحاطة بكل جوانب الموضوع نظرا لتشعبه
- - محدودية الكتب والمجلات والدوريات التي تتناول موضوع تأثير أو انعكاس تراجع أسعار النفط على السياسات العامة.

8-هيكل البحث ومحتوياته:

لمعالجة الإشكالية المطروحة في مستوى التحليل تم الاعتماد على خطة تتكون من فصلين.

الفصل الأول: يتعلق بالإطار المفاهيمي للأزمة النفطية وينقسم إلى مبحثين: المبحث الأول يعالج الأزمات النفطية الرئيسية ، أما المبحث الثاني ندرس فيه الأزمات النفطية العكسية

الفصل الثاني: انعكاسات الأزمات النفطية على السياسات العامة وانعكاساتها. وينقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: ماهية السياسات العامة ، وفي المبحث الثاني سنوضح انعكاسات الأزمات النفطية على السياسة العامة

و أخيرا خاتمة الدراسة التي تضمنت حوصلة عامة لما توصلنا اليه من نتائج .

الفصل الأول: الأزمات النفطية

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكلفتها مقارنة بالنفط

كما تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبغض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها.

وإذا كانت سنة 1948 التي تحولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين إلى أكبر المستوردين قد مثلت نقطة تحول الأنظار والبحث عن مواقع البترول "الذهب الأسود" ومن ثم الإهتمام بالمنطقة العربية، فإن الإنتصار العربي سنة 1973 قد غير من معادلة سوق النفط العالمي منتقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين، حيث تمثل الدول العربية أهم هذه الأطراف البائعة و المنتجة. و بذلك ارتبطت اقتصاداتها بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف "بالاقتصاديات الريعية" وأصبح النفط بذلك المحرك الأساسي لهذه الاقتصاديات.

من خلال هذا الفصل سنسعى إلى تحليل الصدمات النفطية والصدمات النفطية المعاكسة من خلال تشخيص أسبابها، والتطرق إلى أهم النتائج التي خلفتها هذه الصدمات، ولكي نلم بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الأزمات النفطية الرئيسية

المبحث الثاني : الأزمات النفطية المعاكسة

المبحث الأول: الأزمات النفطية الرئيسية

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، وهو يستعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عدد كبير من عمليات الإنتاج الصناعي والنقل، لذلك تغيرات سعر النفط لها تأثير على الاقتصاد، وبالتالي الصدمات النفطية لها الأثر العميق على اقتصاديات العالم.

يمكن تعريف السوق النفطية على أنها :" السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى"[1] مما يجعلها مهددة بالأزمات و الصدمات وحسب أسعد الله داود (2013) " هو اختلال مفاجئ في السوق النفطي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية، يقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد، أو بعوامل أخرى كحركة رؤوس الأموال أو التغيرات الجيوسياسية[2]"و لشهدت السوق النفطية بالنسبة للاقتصاديين ثلاث صدمات رئيسية الأولى سنة 1973، والثانية في (1979/1980) والثالثة عام 2008، تعددت أسبابها وخلفت من ورائها نتائج كان أثرها كبير على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: الأزمة النفطية الأولى 1973

الفرع الأول : لمحة تاريخية

نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية[3] :

– حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

[1] – بوترعة سامي، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض المالية النفطية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة 2015،ص7.

[2] أسعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2013، ص:34

[3] – موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 73_74.

– ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة البديلة والمنافسة.

– ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

وتعرف صدمة 1973 بأزمة تصحيح الأسعار، وهي بمثابة أول صدمة نفطية إيجابية عرفها العالم فكانت نقطة تحول في السوق النفطية بخلاف سابقاتها التي لم تحقق الهدف المنشود رغم تضافر أعضاء المنظمة وفي السادس من أكتوبر لسنة 1973 وردا على الدعم الإسرائيلي ضد القوى المصرية والسورية في حرب أكتوبر، قامت الدول العربية المنضوية تحت راية منظمة الأوبك إضافة إلى سوريا وتونس ومصر بحظر نفطي ومنع الشحنات النفطية الموجهة إلى الولايات المتحدة والدول المساندة الإسرائيل، كما مس هذا الحظر البلدان الأخرى التي دعمت إسرائيل بما في ذلك هولندا، البرتغال، وجنوب إفريقيا. لتعرف بذلك عدة سنوات من المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط ، وشركات النفط عملت بالفعل على زعزعة نظام التسعير المستمر منذ عقود، والذي أدى إلى تفاقم آثار الحصار[1].

نظرا لعدم استجابة الشركات إلى مطالب الأوبك التي طرحت على طاولة المفاوضات في فيينا (8 أكتوبر 1973)، وما صاحبه من إفرازات الحرب العربية الإسرائيلية آنذاك، فقد اتخذ ممثلو بلدان الخليج العربي (الأعضاء في أوبك)، المجتمعون في الكويت يوم 16 أكتوبر 1973 قرارهم برفع أسعار خامات أوبك – من جانب واحد – بمقدار 70%، ليصل سعر برميل الخام العربي إلى (5.119$)[2] ، وسبب قرار حظر النفط العربي، وما تبعه من تخفيض في معدلات الإنتاج فإن الأسعار المتحققة في السوق فاقت الأسعار المعلنة هذا الواقع دفع بمنظمة الأوبك إلى إعادة النظر في مواقفها السابقة، حيث تمخض عن اجتماع مجلس وزراء بلدان الخليج الست في طهران يومي 22/23 ديسمبر 1973، ظهور هيكل جديد للأسعار يعتمد تحديد عائد الحكومة كنقطة البداية في عملية التسعير ، حيث حدد هذا الأخير عند مستوى (7$)

[1] Philip K. Verleger,Jr," Third Oil Shock Real or Imaginary? Consequences and Policy Alternatives". Institute for International Econimics, Number 01-04 April 2000,p 1

[2] نواف الرومي، لمنظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام " ، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع مصراته. ليبيا :2000، ص96-98.

لبرميل الخام العربي الخفيف، ليصل بذلك السعر المعلن إلى مستوى (11.651/$ب) اعتبارا من يناير 1974، حيث استمر سريان هذا السعر إلى غاية 8 أفريل 1974 تاريخ صدور قرار اجتماع أبو ظبي لوزراء النفط ، كلا من السعودية ، الإمارات و قطر – بصورة منفردة – بتخفيض سعر برميل خام الإشارة (Marker Crude) إلى مستوى (11.251 $)، مع تحديد سعر البيع الرسمي ب (93%) من هذا السعر [1](أي 10.46 /$ب). وفي 13 ديسمبر 1974، في فيينا اتخذ المجلس الوزاري للأوبك قراره بسريان مفعول قرار البلدان الخليجية الثلاث على بقية البلدان الأعضاء ، مع مراعاة موضوع تكلفة إنتاج برميل الخام في كل عضو، وهو السعر الذي ساد إلى غاية سبتمبر 1975، أين قرر وزراء نفط الأوبك المجتمعون في فيينا زيادة الأسعار بنسبة (10%)، ليصل السعر الرسمي لبرميل خام القياس إلى مستوى(11.51/$ب). و في ديسمبر 1976 ، ظهر نظام السعرين بموجب مؤتمر أوبك المنعقد في الدوحة ، حيث تقرر في هذا المؤتمر زيادة أسعار الخام لكل من السعودية و الإمارات بنسبة (5%) ابتداء من الفاتح يناير 1977، في حين تكون هذه الزيادة لبقية أعضاء أوبك، بنسبة (10%) كمرحلة أولى بداية من 1 يناير 1977، تليها زيادة أخرى بنسبة (5%) في مرحلة ثانية ابتداء من 1 يوليو 1977، لكن بسبب الآثار السلبية للقرار الأخير، سارعت الأوبك إلى عقد مؤتمرها في ستوكهولم (جويلية 1977)، والذي أسفر في الأخير على توحيد الزيادة عند (10%) لكل الأعضاء، ليصل بعدها السعر الرسمي لخام الإشارة إلى مستوى) 12.70/$ ب).[2]

[1] محمد أحمد الدوري، 2003 "مبادى اقتصاد النفط"، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، ليبيا ،ص416.414

[2] بن سيع حمزة ، "أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر " دراسة اقتصادية قياسية باستخدام "VAR" مذكرة الماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2009–2010، ص 11،

الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية الأولى 1973

تضافرت مجموعة من العوامل متسببة في حدوث أزمة 1973 نذكر أهمها:

أ. انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:

يعد الدولار الأمريكي من أهم العملات في الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة حجر الأساس الذي تقوم عليه أسعار السلع الأساسية و النفط على وجه الخصوص في السوق المالي، فهيمنة الدولار الأمريكي في التجارة الدولية كسلعة العملات تتيح له الفرصة بأن يكون بمثابة العملة المحورية في ترتيبات أسعار الصرف الكثير من البلدان وفي كل منطقة. وعلى اثر ذلك وضعت العديد من الدراسات التي بينت أن كل من الدولار و سعر النفط يتحركان في اتجاهين متعاكسين بمعنى أن ارتفاع الدولار سيؤدي إلى انخفاض سعر البرميل النفطي و العكس صحيح. وذلك نتيجة عدة أسباب من بينها أهداف الشركات النفطية، و العوامل الجيوسياسية ، و الموارد الطاقوية البديلة، و المضاربين ..... الخ.

وفي يوم الأحد 15 أوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها " ريتشارد نيكسون " عن إيقاف التحويل بين الذهب و الدولار، وهكذا أغلقت نافذة التحويل إلى الذهب و معها انهارت دعامة نظام "بريتون وودز" ، حيث انخفضت قيمة الدولار بنسبة 8% مقارنة بالذهب غير أن هذا الانخفاض استمر إلى غاية 1973. مما قابله ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط في تلك الفترة والتي انتقلت من1.80 $ للبرميل إلى $12.38للبرميل [1]

ب- المنافسة العالمية على الطاقة:

في نظر بعض مؤرخي السوق النفطي و الخبراء الاقتصاديين أن السبب الأساسي في قيام أزمة التصحيح السعري لسنة 1973 هو ببساطة وصول الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول والأساسي للنفط خلال تلك الحقبة إلى ذروته في 1971، فالسيناتور الأمريكي James

[1] محمد سيد عابد، " التجارة الدولية ." قسم علوم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001 .، ص430

Akinsوالمنصب من قبل الحكومة الأمريكية لمراقبة الوضعية الحقيقية لاحتياطي النفط أوضح في 1972 أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت غير قادرة على الرفع في إمكانياتها الإنتاجية، ليعلن الرئيس Nixon ذلك من خلال تصريحه قائلا: "إن طلبنا على الطاقة قد نما بشكل سريع متجاوزا العرض المتاح، ومعدل النمو الحالي، سيتضاعف تقريبا عما كان عليه في عام 1970، وخلال السنوات القليلة المقبلة، يجب علينا أن نقبل احتمال نقص متقطع للطاقة وبعض الزيادات في أسعار الطاقة (...) الإنتاج المحلي من النفط المتاح لم يعد قادرا على مواكبة الطلب."

فاستهلاك الطاقة والنفط على وجه التحديد عرف زيادة معتبرة في الدول الصناعية مقارنة بمثيلاتها من مصادر الطاقة الأخرى، خاصة السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ويعود الفضل لزهد سعر النفط والذي ساهم في نهوض عدد من الدول بصناعتها، بالإضافة إلى خصائص النفط المتعددة الاستخدامات والتي تميزه عن باقي الموارد الطاقوية في مجالات عدة. فالولايات المتحدة استهلكت لوحدها 17.31 مليون برميل في اليوم بالرغم من أن طاقتها الإنتاجية لم تكن تتعدى 9.21 مليون برميل في اليوم، هذا ما تطلب منها اللجوء إلى عمليات الاستيراد لتعويض الكميات الناقصة التي تحتاجها، حيث قامت باستيراد 34.8 % من إجمالي استهلاكها من النفط وبصفة عامة فإن الدول الصناعية كانت تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص، الذي سمح لها بالرفع من مستوى نموها الاقتصادي، بعدما كانت تعاني اقتصادياتها من الشلل بسبب الحرب العالمية الثانية، هذا ما سمح بزيادة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة غير أنه حدث ما لم يتوقع بتقليص أعضاء منظمة الأوبك إنتاجهم جعل الدول الصناعية الكبرى في موقف لا تحسد عليه، وأصبحت تستورد احتياجاتها من الطاقة النفطية مقابل السعر الذي تحدده الدول المنتجة[1]

[1] إدريس أميرة ، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان، 2015/2016،ص143-145.

ج- تضاعف قوة الأوبك:

مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة، 07 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالمية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي .4 لتقف أخيرا الأوبك في وجه الشركات النفطية العملاقة (الشقيقات السبع) وتستطيع أن تستعيد حقها السيادي لثرواتها النفطية ، وقد كانت 1973 بمثابة ضربة قوية استطاعت من خلالها أن تعيد رسم معالم خارطة السوق النفطية.

الفرع الثالث: نتائج الأزمة النفطية الأولى 1973

خلفت هذه الأزمة مجموعة من النتائج على الاقتصاد العالمي ، فكان لها أثرا سلبيا على الدول الصناعية الكبرى ، مما جعلها تتحرك لكبح مخلفات الأزمة والتعامل معها بجدية.

أ. ركود اقتصاد البلدان الصناعية:

كما سبق وأشرنا أن الأزمة النفطية لسنة 1973 كان لها وقعا سيئا على الدول الصناعية ، حيث تأثرت العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي لهذه البلدان بالسلب ، وفيما يلي نوضح بعض هذه الجوانب:

.العجز التجاري الخارجي أخذ في الاتساع، و كذلك العجز في الميزانية للدول الغربية ، حيث توافقت الحكومات على تخفيف آثار الأزمة . . شهدت هذه الدول فترة من " الركود التضخمي" ، تجمع بين النمو المنخفض و الزيادات السريعة في الأسعار.

• على البلدان الصناعية بطرق مختلفة، حيث تباينت نسب تبعية اقتصاديات هذه البلدان فيما التأثير يتعلق بالنفط تفاوت كبيرا، فساهم في تسارع الركود و ارتفاع نسب التضخم من 3 إلى 4 %، وأكثر من 10% في أوائل 1980.

.كان تأثير الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الغربية، فتعطلت جميع الأرصدة الداخلية والخارجية

ب- إنشاء وكالة الطاقة الدولية.

لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وما له من أثر سلبي على اقتصاداتها بإنشاء وكالة الطاقة الدولية (IEA) التي اقترحها كيسنجر ، بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار، وذلك من خلال:

-**التخفيض من استهلاك الطاقة** : سعت الدولة الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك ، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.

-**تكوين مخزون استراتيجي** : بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة زمنية معينة حماية لنفسها من الضغوط.

-**تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة** : أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، و تشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

- **تشجيع الاكتشافات النفطية** : حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث و التنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

المطلب الثاني : الأزمة النفطية الثانية سنة(1980-1979)

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن الأزمة النفطية الثانية

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل

من القيمة التي تراها عادلة السعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيها يتلاءم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي[1].

و مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ووصل البرميل إلى 36 دولار في سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار سنة 1985[2]. وفي سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم عقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 دولار.

أدى استمرار خلافات بين أعضاء الأوبك حول مسألة الأسعار إلى ظهور نظام الزيادات المتدرجة في أسعار خدمات بلدانها وقبل أن تعقد المنظمة مؤتمرها نصف السنوي المقرر في كركاس نهاية العام 1979، قامت دولها برفع أسعار خاماتها – بصورة منفردة ومتعاقبة – عن المستويات المقررة في المؤتمر السابق، بحيث أصبح الحد الأدنى للأسعار عند مستوى (24$/ب) – بالنسبة لبرميل خام القياس –بينما وصل الحد الأعلى لها إلى مستوى (30$/ب) – بالنسبة لبرميل خام كل من الجزائر، ليبيا، ونيجيريا – خلال شهر ديسمبر 1979[3]

وفي 22 سبتمبر 1980 بدأت الحرب بين إيران والعراق، متسببة في توقف الصادرات الإيرانية المزيد من ارتفاع الأسعار، أما السعر الرسمي للخام العربي الخفيف، عرف انخفاضا في بداية عام 1980 حيث وصل إلى 26$/ برميل، ليعاود الارتفاع إلى 32$/ برميل في 1 نوفمبر من نفس العام، وبعد نشوب الأعمال العدائية بين إيران والعراق، وصل إلى 39 دولار في

[1] صديق محمد عفيفي ، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، طبعة 2003، ص 275.

[2] – صديق محمد، عفيفي، "المرجع نفسه ص275.

[3] بن سيع حمزة ، مرجع سابق ، ص 22.

بداية عام 1981. ولم تستطع الزيادة في الإنتاج السعودي أن تغطي ذلك الارتفاع في السعر، فتوتر السوق واضطراب العادات لم يترجم فقط في ارتفاع الأسعار بل امتد أيضا إلى سلم تصنيف النفوط الخامة.

الفرع الثاني : أسباب الأزمة النفطية الثانية 1979-1980

بعد أول صدمة نفطية كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنافس تحكم الأوبك في مصادر النفط، غير أنها واجهت مشكلات حقيقية في المنطقة مع نهاية السبعينات.

أ- انخفاض الإنتاج الإيراني:

لقد كانت للتقلبات السياسية في إيران التي أدت إلى سقوط نظام "الشاه" الإيراني أثار كبيرة في تقلص الكمية المعروضة من النفط، باعتبار هذا البلد أنه يمتلك طاقة إنتاجية لابأس بها يمكن أن يؤثر على السوق النفطي ومن تم على الأسعار، وباعتبار أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها إيران من شأنها أن تؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأكملها والتي تعتبر المصدر الرئيسي في تموين العالم بالنفط، هذا ما زاد من تخوفات الدول الصناعية، الأمر الذي دفعها الى التنافس فيما بينها للحصول على الكميات اللازمة في المستقبل حتى تتخطي الكمية الناقصة من النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة العالمية.

ب- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي

تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها. [1] حيث أنه في 15 جانفي 1975 تم إلغاء اتفاقية بروتن وودز من طرف وزراء المالية لدول أعضاء صندوق النقد الدولي(FMI) ، الأمر الذي ساهم في ظهور عملات رئيسية قوية منافسة للدولار الأمريكي، مثل الفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، كما نذكر أن سعر الذهب للأوقية ارتفع من
22.92 الى 170 دولار، والتي تبين أن القدرة الشرائية للدولار قد انخفضت إلى حدودها القصوى، والتي كان لها الأثر المباشر على أسعار النفط، بمعنى أن السعر الحقيقي للنفط قد

[1] – موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 76 – 77.

انخفض، الأمر الذي أجبر أعضاء دول الأوبك إلى رفع أسعار النفط مع نفس الانخفاض لقيمة الدولار، هذا في إطار ما أوصت به أوبك على أن تتماشي تغيرات في أسعار النفط مع التغيرات التي تطرأ على العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي.

الفرع الثالث: نتائج الأزمة النفطية الثانية:

لقد كان للأزمة النفطية الثانية الأثر القوي على دول الأوبك، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية، حيث انخفضت من 49% في سنة 1980 إلى حوالي 39 % في سنة 1981 (أي انخفاض سنوي بلغ 10%)، غير أن حصتها في السوق النفطي واصلت تقلصها، والتي بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33% من الإنتاج العالمي.

أما بالنسبة لمداخيل مجموع الأوبك فقد قدرت في 1980 بحوالي 264 مليار دولار مقارنة ب 80 مليار دولار في سنة 1979،[1] حيث أن هذه الموارد المالية الهامة مكنت العديد من دول أوبك من استغلالها في عمليات التنمية للنهوض باقتصادياتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، خاصة إذا علمنا بأن غالبية هذه الدول كانت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة، وبمضاعفة مداخيلها بأكثر من ثلاثة مرات تمكنت بعض دول الأوبك من تحسين مستوى معيشة السكان، والتخفيف من المشاكل مثل: البطالة، الفقر، .. الخ، إضافة الى ذلك فإن العلاقات التجارية بين الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية الكبرى قد سجلت تحسنا كبيرا، وذلك بارتفاع واردات الدول المنتجة للنفط من سلع وخدمات الدول الصناعية الكبرى نتيجة ارتفاع عائداتها النفطية، وقد سجلت أسعار مبادلات النفط الخام بالسلع والخدمات ارتفاعا بنسبة : 50.% وبالنسبة لتوزيع الريع النفطي فقد تحول بنسبة كبيرة لصالح الدول المنتجة الذي بلغ حوالي 34.30 دولار للبرميل (64% من الريع الصافي) في سنة 1980، أما نصيب الدول المستهلكة فقد قدر ب 18.95 دولار للبرميل (36%)، وهي كضرائب للحكومات الأوروبية، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي نحو 65.80 دولار للبرميل[2]

[1] البيان الإحصائي السنوي أوبك، 16 ديسمبر 1982

[2] حسني عبد الله، مرجع سابق، ص 14، 15.

وفي الأخير نشير إلى أن الأزمة النفطية الثانية قد ساهمت بشكل كبير في تطور السوق الفوري، حيث اهتمت أغلبية الشركات النفطية وبعض الدول بهذا السوق بدلا من العقود الطويلة الأجل، لأجل الإسراع في استثمارها، وعلى هذا الأساس فأسعار النفط أصبحت تتحكم فيها بشكل كبير كميات العرض والطلب.

المطلب الثالث: الأزمة النفطية الثالثة 2008

الفرع الأول : بروز الأزمة

يرجع كثير من المراقبين أن الارتفاع المطرد في الأسعار العالمية للنفط الخام على مدى السنوات الخمس من (2003–2008) ضعف عوامل السوق الأساسية المتمثلة في محددات الطلب والعرض، حيث يبرر الجانب المتعلق بالطلب إلى ما يتعرض له الطلب العالمي من نمو متسارع بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده كل من الصين والهند، في نفس الوقت الذي تتعرض فيه إمدادات النفط إلى ركود بسبب تراجع وتيرة الاستثمارات الجديدة مقارنة مع النمو المتسارع للطلب. ومع ذلك لم يأخذ بعض المحللين في تفسيراتهم بفكرة أن التحولات في أساسيات السوق مسئولة على تحركات أسعار النفط الهائلة سنة 2008 ، لأنها لم تكن حسب رأيهم ذات تأثير كافي لوصول الأسعار إلى مستوى 150 دولار للبرميل. وبدلا من ذلك اعتمدوا على عدد من التفسيرات البديلة لدعم رأيهم كمثل السياسات الحكومية الخاطئة، ودور الأزمة المالية

الجدول يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000–2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، 2008، 2012، 2015.

كان للزيادات في الإمدادات التي أقرتها أوبك أثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000 مما انعكس على ارتفاع الأسعار، إذ بلغ معدل سلة الأوبك 27.6 دولار خلال السنة، إلا أن الأسعار تراجعت سنة 2001، وفي عام 2002 تحسنت الأسعار

وذلك راجع للعديد من العوامل إثر تعليق الصادرات النفطية العراقية لمدة شهر وكذلك عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة 2002، ولقد بلغ سعر نفط دول الأوبك في هذه السنة 24.3 دولار، ثم ارتفع سعر النفط إلى 28.2 دولار للبرميل سنة 2003.

أما سنة 2004 فقد شهدت ثورة أسعار النفط إذ ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل وتخطي حدود ال50 دولار في الربع الأخير من سنة 2004[1]، وذلك راجع لعدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها الاضطرابات السياسية في فنزويلا والعراق ونيجيريا واستهدفت عمال النفط أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004، المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ساهم في وقف إنتاجها ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 23%.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع حيث تخطت عتبة ال50 دولار للبرميل سنة 2005 وارتفع الطلب العالمي على النفط مما دفع بدول الأوبك إلى رفع الإمدادات من النفط حتى وصلت إلى 84.3 مليون برميل يوميا، وقد بلغ أيعار النفط أرقاما غير مسبوقة سنة 2006، وفي سنة 2007 وصل سعر النفط إلى 70 دولار للبرميل مع تزايد إمدادات النفط من طرف دول الأوبك.

وفي سنة 2008 وصل السعر إلى 92.7 دولار خلال الفصل الأول ثم ارتفع إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008.

لذلك استعمل العديد من الاقتصاديين ورجال السياسة عبارة " الأزمة النفطية الثالثة "، ولكنها تختلف عن الصدمتين السابقتين 1973 و 1979، فهي ليست أزمة في عرض النفط بسبب عدم الاستقرار الجيوسياسي، ولكنها طفرة في الطلب على النفط.

حيث أن هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير المتغيرات التي تظهر على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبهما، وأهم هذه العوامل تتمثل في[2]:

1-الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح

[1] – موري سمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

[2] – إدريس أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 164-165.

في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط والمعلوم أن هذه الأخيرة واستمرارها له تأثير مستقبلي.

2- الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في عدم حدوث كوارث طبيعية.

3- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية، وينظر معظم المحللين الاقتصاديين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة[1].

4- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض أسعار النفط على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، ولقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية أهمها النفط، كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط[2].

الفرع الثاني : أسباب الأزمة النفطية الثالثة 2008:

تعددت الأسباب التي خلفت الأزمة النفطية الثالثة سنة 2008، من عوامل متعلقة بالطلب على النفط ، و عوامل متعلقة بالمعروض النفطي ، إلى تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على أسواق النفط.

أ- العوامل المتعلقة بالطلب على النفط:

ينظر معظم المحللين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة، ففي حين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1 % أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين

[1] – اسعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008_2009، مجلة الباحث، العدد، جامعة الجزائر 3، 2011، ص213.

[2] – إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000_19)20، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلى شلف، 2013، ص 11.

عامي 1998 و 2002 تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 2.1 % أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل خلال الفترة 2004 و 2009. وترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص إلى الصين والهند.

يعتبر النمو الاقتصادي السريع والكثافة العالية لاستخدام النفط – أي كمية النفط اللازمة لإنتاج دولار من الإنتاج أو المخرجات – في الاقتصاديات الجديدة الناشئة من الأسباب الرئيسية وراء الزيادة المطردة الاستهلاك خامات النفط، حيث تشير البيانات المتوفرة حول نمو استهلاك النفط في الصين لوحدها خلال الفترة الممتدة بين عام 2003 و 2007 فقط أن استهلاك الصين من النفط قد ارتفع ب 35% أي ما يقارب في معدله 9% سنويا. ولا يزال استهلاك الفرد من النفط في كل من الصين والهند منخفضا للغاية مقارنة مع الدول مرتفعة الدخل، بمعنى أن أي احتمال لنمو الدخل المتاح في هذه الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر من هنا يتبين لنا أن عوامل السوق سوف تستمر في تأكيد ضغطها على الأسعار.

وبالنظر إلى إجمالي استهلاك الطاقة العالمي خلال العقد الماضي يظهر الشكل (1) تمايزا، بمعنى أنه بينما وصل نمو استهلاك النفط إلى ذروته سنة 2004، فإن الاستهلاك العالمي للنفط نما بنسبة 1.1 % فقط سنة 2007 أي أقل بقليل من متوسط نموه خلال عشر سنوات[1] 1.3 %والحقيقة هي أن نمو الطلب يتجه إلى أن يكون أكثر أو أقل بقليل من متوسط نموه خلال العشرة سنوات بعد أن ارتفع لفترة وجيزة سنة 2004

2 –العوامل المتعلقة بجانب عرض النفط

يمكن تفسير الأسباب الرئيسية وراء الانخفاض في نمو الإنتاج إلى أسباب تتعلق بالفترات الطويلة التي مرت بها صناعة النفط من ركود في الاستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة

[1] سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار" ، مجلة الباحث العدد 09، 2011 ،ص213-216

بالإضافة إلى تعطل وعدم انتظام في بعض الإمدادات. علاوة على ذلك لم تتبع الأوبك سياسة فعالة للحد من ارتفاع الأسعار، ففي حين أن مضاعفة إنتاج الدول غير عضو في الأوبك لن يرق إلى مستوى التوقعات هدف التأثير على الأسعار.

سجل إنتاج الأوبك زيادة بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا منذ عام 2003 بينما زاد الإنتاج خارج الأوبك في نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون برميل يوميا[1].

في حين أن انخفاض الاستثمارات تعني أنه لا وجود لقدرات إنتاجية ستضاف إلى الإمدادات القائمة سجلت السوق عدد من الاضطرابات المتقطعة في العرض مما سيزيد من الضغوطات على السوق.

بالرغم من عدم تسجيل تعطل حاد في الإمدادات العالمية للنفط خلال السنوات الخمس الماضية، فإنه يقدر إجمالي التعطيل في الإمدادات بـ . 2 إلى 3 مليون برميل يوميا بسبب عدد من الأحداث أهمها تعطل الإمدادات النفطية القادمة من نيجيريا بسبب هجمات المتمردين، إعصار كاترينا فضلا عن انخفاض القدرات الإنتاجية لكل من فنزويلا والعراق.

وقد أدى اضطراب الإمدادات النيجيرية في ربيع عام 2008 إلى مزيد من الانخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة ومنه المساهمة في ارتفاع الأسعار .

وأخيرا أدت المخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بسبب احتمال مواجهة عسكرية مع إيران في المستقبل إلى مزيد من الضغط على السوق من جانب العرض.

3 –تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على سوق النفط

إن زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أن هذا أمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من اكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية واستقرار السوق، لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية.

[1] في 1 أفريل 2008، توقع المتعاملين في سوق النفط أن تشهد الإمدادات النيجيرية من الخامات الخفيفة انخفاض من 2.6 مليون برميل يوميا إلى مستوى 1.76 مليون برميل يوميا

وقد أدى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأن هذه التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسؤولة بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام. ومع ذلك فإنه توجد فقط أدلة ضئيلة عن ضلوع المعاملين غير التجاريين في عملية تستهدف رفع أسعار النفط حيث استنتج التحقيق المؤخر من قبل اللجنة الأمريكية للتداول على البضائع الآجلة أنه لا يوجد أي دليل على تغير مواقع مختلف المجموعات التجارية في الأسواق بما في ذلك صناديق الاستثمار وتجار المبادلة سبقت تغيير الأسعار لقد خلص مؤتمر لندن للطاقة بأنه على الرغم من عدم وجود أدلة على أن المتعاملين الماليين تلاعبوا بالأسعار إلا أن مجال الشك مازال مفتوحا لإمكانية أن يكون سلوك المتعاملين في السوق قد أفرز ضغوطات على أسعار النفط دفعتها نحو الارتفاع. والسبب في ذلك يمكن إيجاده في الفرق بين المستثمرين الماليين والمستثمرين التقليديين، لأن المستثمر المالي يميل للعمل بشكل أكثر تماسكا كمجموعة بهدف أخذ مواقع مهمة في الأسواق طويلة الأجل لأنها أقل حساسية لتقلبات الأسعار، كما تميل إلى تقبل المخاطر الآنية لأن مواقعهم في السوق غالبا ما تستند إلى ظروف الاقتصاد الكلي الدولي، علاوة على ذلك فمنذ أن استحوذ المستثمرين الماليين على حوالي ثلث عدد العقود المفتوحة في بورصة نايمكس أصبحت لقراراتهم إمكانية التأثير على اتجاهات الأسعار في السوق[1].

الفرع الثالث: نتائج الأزمة النفطية الثالثة 2008

لقد شكلت توقعات المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية بداية من 2010 مؤشرا جيدا ترجم حالة التوافق الواسع حول الكساد وآفاق الانتعاش ، فبعد أن سجل معدل نمو سلبي0,8 بالمائة خلال سنة 2009 ، رجع إلى حالة الانتعاش بمعدل3,9 بالمائة خلال سنة 2010، وتوضح نتائج أداء الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة التي أعقبت الأزمة المالية والنفطية لسنة 2008 ، الأهمية المتزايدة لاقتصاديات الأسواق الصاعدة في النمو الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط ، وفي مقابل ذلك يتوقع أن تنمو معظم البلدان المتقدمة بوتيرة بطيئة نسبيا

[1] سعد الله داود، مرجع سابق ، ص 217

مقارنة مع معدلات نموها التاريخية ، وهذا ما يعكس المشاكل المالية والضريبية والنقدية الناجمة عن الأزمة العالمية.

وعلى المدى القصير، كان للارتفاع الحاد في أسعار النفط أثر تضخمي ، من خلال التأثير أولا على المهن التي تعتمد مباشرة على الوقود الذي يؤدي إلى أحداث عديدة في جميع أنحاء العالم وعلى المدى الطويل، تقود سياسات الاستهلاك هيكلة كبرى من قبل البلدان الاستهلاكية الرئيسية للحد من الاعتماد على النفط: الطاقة البديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني والنقل، وما إلى ذلك . كان للصدمة النفطية عام 2008 الخوف من آثار الاحترار العالمي، وظهور توازن الكربون، أداة القياس الجديدة والسوق غير المواتية للوقود الأحفوري، وتضامن المنتجين، والمساهمة في الاستجابة على المدى الطويل.

أعطت الأزمة النفطية لسنة 2008 الولايات المتحدة الأمريكية دافعا قويا نحو إنتاج النفط الصخري و بمستويات غير مسبوقة، ولم يكن هو السبب الوحيد لانهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014 ، لكنه وبكل تأكيد كان أحد أهم الأسباب التي أدت لانهيار الأسعار، فثبات أسعار النفط فوق 100 دولار لأكثر من 3 سنوات خلال الفترة من 2011 إلى 2014، إضافة إلى جشع منتجي النفط حول العالم أعطى منتجي النفط الأمريكيين الوقت الكافي لتطوير إمكانياتهم والاستثمار في إنتاج النفط الصخري المكلف والاستفادة من هامش ربح بين 30 و50 دولار للبرميل.

المبحث الثاني: الأزمات النفطية العكسية

شهدت السوق النفطية العالمية صدمتين نفطيتين عكسيتين الأولى سنة 1986 و الثانية سنة 2014، حيث هاتين الأخيرتين كانتا لهما الأثر الإيجابي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات متدنية، و على العكس فكان وقع الصدمنين على الدول المنتجة للنفط و من بينهما الجزائر الأثر السلبي، و على هذا الأساس اصطلح الاقتصاديين على تسمية الصدمتين النفطيتين العكسيتين لأنهما يختلفان عن الصدمات النفطية التي تطرقنا إليها في المبحث الأول، من حيث حركة الأسعار و من حيث الآثار.

المطلب الأول: الأزمة النفطية العكسية(1986)

الفرع الأول : التعريف بالأزمة

إن التطورات التي شهدتها الساحة النفطية. وأسعار خامات أوبك. خلال مرحلة السبعينات و إن كانت عظيمة في إجراءاتها و قراراتها التاريخية، و كبيرة في تأثيراتها و منافعها لصالح بلدان الأوبك بشكل خاص إلا أنها من الجانب الآخر لم تؤد بشكل سليم و قاطع إلى وحدانية أوبك و انفرادها بتسعير النفط الخام في الأسواق العالمية، و كذا استقرار و ثبات هيكل الأسعار، إذ أن مرحلة الثمانينات و منذ بدايتها جسدت مرحلة اضطراب السوق النفطية العالمية و عدم استقرارها مع تراجع مكانة أوبك في هذه السوق، و ذلك بتناقص تأثيرها مع محدودية فاعليتها في تحديد اتجاه تطور الأسعار. فقد ساد السوق النفطية خلال الفترة الممتدة بين نهاية السبعينات و بداية الثمانينات بلبلة و ذعر كبيرين بسبب الثورة الإيرانية و بعدها الحرب العراقية الإيرانية 1980) أدت إلى تهافت البلدان المستهلكة و الشركات البترولية لبناء مخزوناتها من النفط إلى جانب تزايد دور المضاربين، لتجد أوبك نفسها أمام فجوة كبيرة بين أسعارها الرسمية و أسعار السوق الفورية التي تراوحت بين (40-44)$/ب، مما أفضى إلى رفع الأسعار الرسمية حتى بلغت (34)$/ب في يوليو 1980، حيث استمر سريان هذا السعر إلى غاية أواسط 1983- بالرغم من استمرار حالة اضطراب السوق و عدم استقرارها طيلة الفترة

المذكورة. أين كان تخفيضه إلى (29)$ ب يمثل إجراءات احترازيا لجأت إليه الأوبك الحيلولة دون انهيار الأسعار كنتيجة لتزايد العرض النفطي الذي شهدته تلك الفترة[1]

في الواقع فإن استمرار ارتفاع الأسعار خلال الفترة المذكورة أفرز عوامل سلبية عديدة(تمثلت أساسا بتراجع الطلب العالمي على النفط و تزايد الإمدادات النفطية من خارج أوبك) أدت بالأوبك إلى خفض إنتاجها من 31.5 مليون بي عام 1979 إلى نحو17.5 مليون بي مع مطلع عام 1985 (و بالتالي انخفضت مساهمتها في الإنتاج العالمي إلى (30%) عام 1985 بعد أن كانت بلغت 53.5 %عام 1979،[2] و من أجل الدفاع عن هيكل أسعارها، و نتيجة لهذا التدهور الكبير في إنتاج أوبك جاء قرار مؤتمرها السادس و السبعون المنعقد في ديسمبر 1985 بالتخلي عن سياسة الدفاع عن هيكل الأسعار الرسمية و استبدالها بسياسة تحديد كميات الإنتاج التي ترمي إلى تثبيت حصة سوقية عادلة لصادرات أوبك. حيث اعتمدت العديد من بلدان أوبك بصورة متزايدة في سنة 1986 على نظام السعر الترجيعي[3]) الذي يربط سعر الخام مع أسعار المنتجات النفطية. و هو ما أدى إلى استمرار وزيادة فائض العرض في ظل استمرار حالة التنافس و التناقض بين الأطراف النفطية عامة و داخل أوبك خاصة. و تلا ذلك الأزمة الثالثة – لكن هذه المرة في الاتجاه المعاكس– بانهيار الأسعار إلى أقل من (10) $/ب في يوليو 21986 ترتب عنها تكبد دول أوبك لخسائر مالية كبيرة و تحمل أعباء اقتصادية باهظة. و إزاء ذلك الوضع المضطرب و مع استمرار الضغوطات على الأسعار للانخفاض، قررت أوبك في اجتماعها المنعقد في 20 ديسمبر 1986 العودة للأسعار الرسمية، عند إقرار المؤتمر سعرا مستهدفا (18$/ب) يمثل متوسط أسعار سلة تتكون من سبعة أنواع نفطية في السوق الفورية[4] (سعر الإشارة لسلة أوبك)، و بذلك تحولت أوبك إلى

[1] ابن سبع حمزة ، مرجع سابق ص12-13

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، 1997، ص. 337

[3] محمد أحمد الدوري، 2003، ص368

[4] تكونت هذه السلة من: صحاري بلند (الجزائر)44"، ميناس (أندونسيا) 33 بوني الخفيف (نيجيريا) 36، عربي خفيف في السعودية) 34"، دبي (الإمارات) 32"، ث، ج (فنزويلا) 32، أيسثومس (المكسيك) 32. عن محمد أحمد الدوري، 2003، ص. 444.

الاعتماد على تطورات السوق النفطية لتحديد أسعارها و فقدت دورها القيادي في هذه العملية. حيث ظل سعر الإشارة لسلة أوبك في حالة من عدم الاستقرار حتى بلغ مستوى (17) $/ب في المتوسط سنة 1989.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية العكسية 1986:

كما قلنا سابقا بأن السبب الرئيسي لأزمة 1986 كان نتيجة زيادة تدفق الكميات المعروضة من النفط بشكل كبير عن الطلب، غير أن هذه الزيادة نتجت عن عدة عوامل أثرت على توازن الكميات، ونذكر أهم أسباب هذه الأزمة

أ- الغش الممارس بين أعضاء منظمة الأوبك:

منذ بداية الثمانينات لجأت الأوبك إلى نظام الحصص الذي فرضته على جميع دول المنظمة للضغط على الأسعار حتى تبقى عند المستوى الذي يتناسب مع احتياجاتها، والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ونذكر أن الأوبك قد حددت حصتها الكلية ب 17 مليون برميل في اليوم في سنة 1983، حيث لعبت العربية السعودية الدور الفعال للمحافظة على مستوى إنتاج يتناسب مع الأسعار باعتبارها من أكبر الدول المنتجة، ولهذا كانت السعودية تعمل بطاقة تصل إلى 06 مليون برميل في اليوم، لكن رأت بأن حصتها في السوق تقلصت، الأمر الذي دفعها إلى تخفيض سعر نفطها ب: 03 دولارات، وبالتالي فإن النفط العربي الخفيف قد بلغ 25.11 دولار للبرميل وهو أقل من السعر الرسمي المحدد من الأوبك عند حدود 28 دولار في سنة التفاصيل أدق حول هذا النوع من الأسعار، 1985، أي أن الأوبك عرفت أزمة حقيقية في تحديد الكميات المنتجة التي لم تحترم من طرف الدول وحتى السعر المتفق عليه ونشير هنا أن معظم دول الأوبك لم تحترم حصتها من الإنتاج، فالسعودية لجأت إلى إبرام عقود الصافي المكرر (Netback) بكمية تصل إلى1.25 مليون برميل في اليوم، ونيجيريا التي قامت برفع حصتها من الإنتاج قدرها 200000 برميل في اليوم، كذلك هو الأمر بالنسبة للإمارات التي وصلت زيادتها إلى 30000 برميل في اليوم، وليبيا التي قدرت زيادتها ب:

200000 برميل في اليوم، وكانت النتيجة النهائية انخفاض سعر النفط في جويلية 1986 إلى 10 دولار للبرميل[1].

ب- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك:

إن من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها الأوبك للحفاظ على هيكل الأسعار هي استراتيجية نظام الحصص الذي يتماشى مع التغيرات الطارئة في مستوى الأسعار، لكن ظهرت في الأفق دول جديدة منتجة للنفط وبطاقة إنتاجية كبيرة منها بريطانيا، النرويج المكسيك... إلخ، وذلك في إطار دعوة الوكالة الدولية للطاقة (EIA) لتشجيع عمليات البحث والتنقيب على النفط كما ذكرنا سابقا، حيث أن هذه الدول كانت ولازالت تعتبر المنافس الأكبر للأوبك.

ونشير إلى أن الأوبك كانت تسيطر على 85% من الصادرات النفطية العالمية خلال سنوات السبعينات غير أن هذه النسبة تقلصت إلى 60% بسبب ظهور دول منتجة جديدة التي عملت على تعويض الكمية الناقصة من النفط، وأمام هذا الوضع دعت الأوبك الدول غير الأعضاء إلى ضرورة تنسيق سياستها النفطية للحفاظ على هيكل الأسعار، غير أن الدول غير الأعضاء لم تسمح بذلك، الأمر الذي دفع بالأوبك إلى ضرورة التخلي عن سقف الإنتاج بعدما انخفضت حصتها إلى أكثر من النصف خلال الفترة (1974 – 1985) بعدما كانت تمثل النسبة العالية وبذلك فإن الدول غير الأعضاء كانت تعمل بأقصى طاقاتها الإنتاجية خاصة بريطانيا، النرويج، المكسيك، حيث وصل إنتاج هذه الدول فقط إلى أكثر من8.6 مليون برميل يوميا والتي كانت تغطي 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي، ولقد سجل إنتاج هذه الدول على مدى 10 سنوات زيادة تقدر بنسبة 75% نتيجة تكثيفها عمليات البحث والتنقيب عن النفط بتشجيع عمليات الاستثمار.

ج- انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط وتعويضه بمواد بديلة:

عند المستويات المرتفعة التي بلغتها أسعار النفط خلال سنوات السبعينات حتى منتصف الثمانينات، أجبر العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى تخفيض استهلاكها من النفط، واللجوء

[1] حسني عبد الله، مرجع سابق، ص 68

إلى مصادر طاقوية أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية خفضت استهلاكها للنفط من 868 مليون طن في سنة 1979 إلى 720 مليون طن سنة 1985، كما أن استهلاك المجموعة الأوروبية للنفط تقلص من 716 مليون طن إلى أقل من 578 مليون طن خلال نفس الفترة، وتم تعويض هذه الكميات بمصادر أخرى من أهمها الفحم والغاز، ونذكر على سبيل المثال: أن استهلاك النفط في كندا كان يمثل نسبة 41% من إجمالي استهلاك الموارد الطاقوية، والفحم بنسبة 8% في سنة 1979، لكن في سنة 1985 انخفض استهلاك النفط إلى 30% وبالمقابل ارتفع استهلاك الفحم إلى 13.%

الفرع الثالث : نتائج الأزمة النفطية العكسية 1986:

لقد كان لأزمة 1986 أثر إيجابي على حصة الأوبك في السوق النفطية العالمية بعدما أقدمت على زيادة إمداداتها النفطية في السوق أمام فشلها للوصول إلى اتفاق بينها وبين دول خارج المنظمة، ونتيجة الانخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة مضاعفة المعروض النفطي كانت سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، بسبب انخفاض الموارد المالية التي أثرت على استقرار اقتصادها وتوازناته، حيث وصلت معدلات النمو في بعض الدول إلى مستويات متدنية وحتى سالبة، والمتضرر الأكبر في هذه الحالة هي الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة والتي تعتمد في نفس الوقت على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها الموجهة نحو العالم الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي لجأت إلى عمليات الاستدانة لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي. أما الدول المتقدمة فلجأت إلى رفع ضرائبها النفطية رغم انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، فلم تسمح بانتقال هذا الانخفاض للمستهلك النهائي بحجة حماية البيئة عن طريق فرض ضريبة الكربون في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي.

كما عرفت الدول الصناعية الكبرى معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير لأسعار النفط من جهة ورفع كمياتها المستهلكة من جهة أخرى، وساهم هذا الانخفاض كذلك في تقليص معدلات التضخم العالمي ولو بنسبة قليلة خاصة في الدول الصناعية الكبرى، على غرار ذلك

نذكر أن بعض اقتصاديات الدول المتطورة قد تضررت نتيجة هذا الانخفاض في أسعار النفط، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي شلت مؤسساتها الطاقوية، نظرا لانخفاض تكاليف الطاقة المستخدمة من قبل المستهلكين.[1]

المطلب الثاني: الأزمة النفطية العكسية الثانية2014/2015

عرفت أسعار النفط تراجعات حادة، حيث اختتمت نهاية تعاملات سنة 2014 ب 52 دولار أمريكي للبرميل، كما سجلت أسعار النفط خلال نهاية الأسبوع الأول من سنة 2015 أسعارا قدرت ب 44.84 دولار أمريكي، ليتواصل مشهد الانخفاضات المتتالية خاصة بعد منتصف الشهر الأول من سنة 2016 أين تهاوت أسعار النفط إلى أقل من 30 دولارا، مما خلق حالة ذعر لدى الدول التي تعتمد في تمويل نفقاتها على الريع البترولي، و الجزائر واحدة من الدول التي تأثرت بهذا الانخفاض، حيث عرفت مؤشرات السياسة المالية تراجعات رهيبة، و في مواجهة هذه الأزمة قامت مخابر وزارة المالية بإصدار قانون المالية لسنة 2016، الذي يحمل في طياته تدابير ظرفية لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

الفرع الأول: وقائع الأزمة النفطية العكسية الثانية

إن الإشارات الأولى للصدمة النفطية العكسية الثانية تم التقاطها مع حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث عرف الاقتصاد العالمي أسوء حالات الركود منذ الثلاثينيات، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية، حيث انخفض معدل النمو الحقيقي من 3% سنة 2008 إلى2.4 %سنة 2009، و يرجع هذا الانخفاض إلى تحول معدلات النمو في الدول المتقدمة من 0.5% سنة 2008 إلى2.4 %سنة 2009،[2] في حين تراجعت معدلات النمو في البلدان النامية و اقتصاديات السوق الناشئة من6.1 % إلى2.4% ، كما عرفت معدلات البطالة ارتفاعا.

إن الوضعية المشار إليها أعلاه أدت إلى تراجع معدل نمو الطلب على النفط حيث بلغ1.2

[1] مولود بوعوينة، "العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR " مذكرة الماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2009-2010، ص 22-24

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010

%عام 2007 ليتقلص إلى0.3 % سنة 2008 ثم1.6 %سنة 2009، و بصفة آلية شهدت أسعار النفط تقلصات حادة، و على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي إلا أنه شهد تراجعا و انكماشا خلال سنة 2013، حيث وصل إلى 3.0% مقابل 3.2 %سنة 2012، كما شهدت أسعار النفط تراجعات حادة أكثر مع نهاية سنة 2014، نظرا الانخفاض معدلات النمو في اليابان التي سجلت نسبة نمو[1] قدر ب1.6 %خلال الربع الثاني من سنة 2014، كما عرفت الصين تراجعا في معدل النمو من7.5 % خلال الربع الثاني إلى 7.3 % خلال الربع الثالث، و هو ما تم تسجيله كذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى انخفاض الطلب الأمريكي على النفط المستورد، و اللجوء إلى المخزون الصخري، كما أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن قدرة التخزين في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى مستويات عالية لم تبلغ منذ 8 سنوات، حيث وصلت المخزونات النفطية خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي لسنة 2016 مستوى482.6 مليون برميل، كما أن تمسك أوبك بحصتها من السوق حتى لو كان ذلك على حساب الأسعار و زيادة إنتاج النفط من بقية الدول كروسيا، المملكة العربية السعودية، كندا و العراق مما أحدث تخمة في المعروض من النفط، يضاف إلى هذا وصول إيران إلى اتفاق مع القوى العالمية بشأن برنامجها النووي، و استعادة حصتها مع ضخ مزيد من النفط في الأسواق العالمية، و هو الأمر الذي سيعمل على بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية، و ذلك ما أشارت إليه التوقعات الحديثة الصادرة في جانفي 2016،[2] ومن بين أسباب تراجع أسعار النفط هو النسب المتزايدة في الإنتاج السنوي من النفط للدول خارج منظمةOPEC ، حيث تذهب هذه التوقعات إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات 40 دولار أمريكيا خلال سنتي 2016 و 2017 في حين تتجه بعض التحليلات الأخرى إلى سيناريوهات أسوء و هي تراجع

[1] إشارات سلبية حول النمو في الاقتصاد العالمي لسنة 2014، على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع 10-05-2016
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/12/05/

[2] إشارات سلبية حول النمو في الاقتصاد العالمي لسنة 2014، الموقع السابق

أسعار النفط إلى ما دون 20 دولار أمريكي، غير أن جملة التوقعات هذه يسودها حالة كبيرة من الشك و عدم اليقين[1]

الفرع الثاني : أسباب الأزمة النفطية العكسية 2014/2015

أما عن مسببات هذه الأزمة أو بالأحرى العوامل التي قادت السعر النفطي نحو الانهيار فيمكن توضيحها في النقاط التالية[2]:

أ. مسارات إمدادات النفط (العرض):

في سنة 2011 عرف الإنتاج النفطي الأمريكي تزايدا ملحوظا كنتيجة للتقدم الكبير في تكنولوجيا الحفر. في بداية الأمر لم يكن للإنتاج الإضافي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا على السوق النفطي، إذ استطاع النمو المتزايد في الاقتصاد الكلي أن يمتص ذلك الارتفاع في المعروض النفطي. غير أن ذلك لم يدم طويلا ففي صيف 2014 بدأت بوادر الانخفاض السعري للنفط تظهر، ليزرع في نفوس المستثمرين القلق و التخوف مما هو آت خصوصا ما أظهرته معدلات النمو من تراجع ملحوظ، و الذي أقرته إدارة المعلومات الوكالة الطاقة الدولية في توقعات الطلب العالمي على النفط لسنة 2015 في خمسة تقارير شهرية. ليأتي قرار منظمة الأوبك و يكون بمثابة الشعرة التي تقسم شعر البعير بقرارها الداعي إلى الحفاظ على الإنتاج و الذي زاد من حدة انخفاض الأسعار. و مع ذلك، فإن نمو إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية يمثل القوة الرئيسية الدافعة لانخفاض سعر النفط، و كما كان متوقعا بدأت آثار التكسير تظهر على السوق العالمي، فقد وصل الإنتاج النفطي الأمريكي إلى ذروته منذ 1970 بسبب التكسير، فقد ساهمت التقنيات الحديثة في التنقيب إلى زيادة معدلات الإنتاج و التي وصلت إلى 1.2 مليون برميل في اليوم حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة، وقد دعم هذه الزيادة الرئيس الأمريكي أوباما في سياسته المسطرة و التي تعفي الاقتصاد الأمريكي من الحظر النفطي لمدة تقدر بأربعة عقود، أي ما يعادل 1.5 من

[1] إدريس عبدلي، "فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر–دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964–2014–"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2015/2016، ص 230–232

[2] إدريس أميرة ، مرجع سابق، ص 168–172

الإمدادات العالمية و التي وصلت إلى8.7 مليون برميل في اليوم، و هي أكبر زيادة منذ 1900 و التي تقدر ب 16.2 %نتيجة تقنية التكسير و النفط الضيق. بالإضافة إلى مصادر أخرى رفعت كفة الإمدادات النفطية، لتتخطى بذلك التوقعات التي رسمت لسنة 2014، و على سبيل المثال أشار التحليل الذي نشره البنك الدولي أن صادرات العراق ثاني أكبر منتج في الأوبك بلغ أعلى مستوى له منذ عام 1980 حيث يبلغ متوسط إنتاجه اليومي 2.9 مليون برميل، في حين إن إنتاج روسيا أكبر منتج للنفط خارج الأوبك هو الأخر سجل أرقاما عالية و يأتي هذا الإنتاج بمستوى قياسي على الرغم من العقوبات التي أسفر عنها تصاعد التوتر ما بعد الحرب الباردة. ليرتفع المعروض العالمي من النفط بشكل مطرد من 70 مليون برميل في 1994 حتى 80 مليون برميل في عام 2004 و 90 مليون في عام 2014 ، فإن التكسير هو المسئول عن حوالي 5 ملايين، و هو ما يفسر نصف الزيادة. وقد انخفضت حصة الأوبك و أفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف، بالإضافة إلى إنتاج الولايات المتحدة الذي ارتفع بشكل حاد من 9.5 % في عام 2008 إلى15.3 %في عام 2014.[1]

و في هذا الصدد أقرت منظمة الأوبك على عدم خفض دولها الأعضاء من إنتاجهم رغبة منها في الدفاع عن السعر النفطي في أواخر 2014. غير أن هذا القرار لم يكن في صالحها و لم يحقق أي نفع عكس ما حدث في صدمة 2008-2009 حيث ساهمت التخفيضات العميقة في إنقاذ السعر النفطي من الانخفاض الشديد الذي عرفته. و يمكن اعتبار هذا القرار استراتيجي كونها عملت على الحفاظ على حصتها السوقية و عدم رغبتها بالتنازل أكثر عنها. و هذا ما أكدته تصريحات السعودية التي أعلنت رسميا على عدم قيامها بتخفيض إنتاجها مهما انخفض السعر النفطي. من ناحية أخرى، أوبك قد يعتقد أن الماضي قد أظهر أنه لا يمكن السيطرة على الإنتاج بشكل فعال في الماضي و أكبر مثال ما حدث في (1979-1980) عندما تصرفت الأوبك لخفض الإنتاج و بالتالي التأثير على الأسعار، و استمرت الدول خارج الأوبك في النمو، جنبا إلى جنب مع الأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة

[1] مولود بوعوينة ، مرجع سابق ، ص 69

نادرا ما تضع حد أدنى للسعر بدلا من تسقيفه. و ينبغي تكرار ثورة الغاز الصخري من ذوي الخبرة في الولايات المتحدة في أي مكان آخر، و بطبيعة الحال تعديلا على المدى المتوسط إلى انخفاض السعر على المدى الطويل في النفط تكون هناك حاجة مقارنة صدمة الأسعار على المدى القصير، وقد وجه البنك الدولي (2015) مزيدا من الانتباه إلى المصادر البديلة للنفط مثل الدور المتنامي من الإنتاج العالمي للوقود الحيوية.[1]

ب- مسارات الطلب على النفط:

تمثل معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم المحددات الداعية لانخفاض أسعار النفط، كونه يمثل العنصر الأساسي و الذي يدخل في تركيب حوالي 60% من الصناعات الاقتصادية الأساسية، فالطلب عليها دليل على النمو المتسارع و العكس صحيح، و العلاقة عكسية بينهما فالطلب المتزايد دليل على النمو و النمو دليل على الطلب المتزايد على النفط. أما عن النمو الاقتصادي في العالم، فلا يزال يشهد تباطؤا منذ سنة 2011، حيث اعتبر المحللون أن سنة 2015 هي الأضعف منذ ظهور أزمة 2008، و ذلك على الرغم من تمديد كبرى البنوك المركزية الإجراءات " التسهيلات الكمية " و تحويل الإيرادات إلى البلدان المستهلكة مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات و يبدو أن عملية إعادة توازن اقتصاد الصين أصعب مما كان يتصور، إذ كان انعكاسها على العالم أشد و أكبر، بسبب تأثيرها على الطلب العالمي فيما يخص المواد الأولية التي عرف معظمها انخفاضا في الأسعار خلال سنة 2015. كما تستمر قيمة الدولار الأمريكي تقدر إيجابا معوضة جزئيا عن انهيار أسعار المواد الأولية التي يتم تبادلها بعملة الدولار، إلا أنه قد يلحق بالاقتصاد العالمي الضرر نظرا أن الديون مسجلة بالدولار الأمريكي، لاسيما في الأسواق الناشئة، فارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في النصف الثاني من عام 2014، بنسبة 10% مقابل العملات الرئيسية من حيث القيمة الاسمية المرجح تجاريا يميل إلى أن يكون له تأثير سلبي على أسعار النفط و الطلب، وقد أوضحت التقديرات التجريبية من أن حجم تأثير الدولار الأمريكي تغطي مجموعة واسعة، أين تشير التقديرات

[1] المرجع نفسه ، ص 69

العالية أن الزيادة ب 10% تؤثر بما نسبته 10% في أسعار النفط، في حين تشير التقديرات الخاصة المنخفضة إلى تأثير يقدر ب 3% أو أقل[1].

و تتضح تلك المعادلة التي تربط بين كل من أسعار النفط و معدلات الطلب العالمي على الطاقة من خلال ما عرفه العالم على مدى تاريخ من الصدمات، فاتجاههما دائما يكون متناسب فعادة ما تنخفض أسعار النفط استجابة لانخفاض الطلب على الطاقة خلال فترات تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت أسعار النفط بنسبة 76% في الفترة من يوليو وحتى ديسمبر من عام 2008، حيث انكمش الاقتصاد العالمي في أعقاب أزمة الائتمان لسنة 2008. و بالمثل، انخفضت أسعار النفط بنسبة 35% في الفترة من ماي حتى شهر تشرين الأول من عام 2011، كما رأت الأسواق إمكانية حدوث ركود مزدوج في الولايات المتحدة و أوروبا. الخلفية الاقتصادية العالمية الراهنة لا تتوافق تماما مع تلك التي ضغطت على أسعار النفط في وقت سابق نحو الأسفل. في الواقع، توسع الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي يقارب 4% في الربع الثالث من 2014، و يدعو توافق الآراء أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.9 % و3.1 %في عام 2015 و 2016، على التوالي. و باعتراف الجميع، غير أن بعض الاقتصاديين الأوروبيين الغربيين توقعوا تباطؤ في معدلات النمو و هذا ما حدث حقا لاقتصاد الصين. و مع ذلك ، فإنه من الصعب أن ينسب انهيار أسعار النفط مؤخرا بشكل كلي إلى الخلفية الاقتصادية العالمية التي نعيشها اليوم[2].

الفرع الثالث : نتائج الأزمة النفطية العكسية الثانية:

لاشك أن النفط يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة، و من ثم فانخفاض أسعاره ستكون له تداعيات و آثار تتراوح بين السلب و الإيجاب على اقتصاديات الدول، أي وجود اقتصادات رابحة و أخرى خاسرة جراء هذا الانخفاض.

[1] مولود بوعينة مرجع سابق ، ص 68

[2] مولود بوعوينة ، مرجع سابق ، ص 70

أ- الانعكاسات على الدول المنتجة و المصدرة للنفط:

يمثل النفط الدخل الرئيسي للدول المنتجة للبترول و إذا استمر هذا الانخفاض لفترة طويلة هذا سيؤثر على الإيرادات الخاصة بالموازنة. هذا يترتب عليه تخفيض فوري في النفقات، وقد حاولت بعض الدول المنتجة من بينها الجزائر أن تحافظ على الإنفاق الرأسمالي و خاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية، لكن هذا كان بالاعتماد على الاحتياطي و على توسيع رقعة العجز، هذا التأثير استمر لفترة طويلة السنوات سيجعل عملية الاستعانة بالعجز لتغطية النفقات الرأسمالية عملية صعبة جدا. و تأثير هذا على المواطن مباشرة سيأتي في جانبين: جانب الاستهلاك المتعلق بالمواطن و جانب الاستثمار، من جانب الاستهلاك فهذه الدول (الجزائر) ستبدأ تعيد صياغة سياستها فيما يتعلق بدعم الطاقة مما سيرفع أسعار الطاقة، و ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل أو بآخر، أيضا هذا سيؤدي إلى التأثير على أسعار العملات المتعلقة بالدول المصدرة للنفط، رغم أن معظمها مربوط و ثابت بسعر الدولار لكن سيبقى في نوع من أنواع الخفض لتشجيع النمو الاقتصادي مرة ثانية، و لكن هذا سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي و ربما يؤثر على فرص التوظيف و بعض الدول ستضطر لفرض نوع من أنواع الضرائب و ربما أيضا نوع من أنواع الرسوم على تحويلات العمالة الأجنبية و هذا سيعيد صياغة سياسات العمالة الأجنبية[1]

الدول المصدرة للنفط تحقق خسائر، لاسيما المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر مصدر في العالم. فبيع النفط بسعر 115 دولارا للبرميل، تكسب المملكة العربية السعودية 360 مليار دولار على هيئة صادرات صافية سنويا، أما عند 85 دولارا للبرميل، فيكون ما تكسبه 270 مليار دولار. فعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق العام في السنوات الأخيرة، نجد أن احتياطات المملكة من العملات الأجنبية ارتفعت أكثر،

[1] رباح ارزقي و أوليفييه بلانشار ، " سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا"، منتدى صندوق النقد الدولي، (3350= http://blog-montada.imf.org/?p

حيث بلغ صافي الأصول الأجنبية 737 مليار دولار في أغسطس 2014، أي ما يزيد عن الإنفاق الحالي في ثلاث سنوات. و تستطيع المملكة تمويل عجز في موازنتها يستمر عقودا من الزمن باقتراضها من نفسها حتى لو كان سعر النفط أرخص منه الآن. [1]

بالنسبة لروسيا، سيكون الأثر أقل حدة، على الأقل في البداية، و يفترض مشروع موازنة الدولة لسنة 2015 سعرا يبلغ 100 دولار لبرميل النفط. و يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتكبد البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى خسائر كبيرة في الصادرات و الإيرادات. ففي مجلس التعاون الخليجي يتوقع انخفاض الإيرادات من تصدير النفط بنحو 300 مليار دولار تقريبا[2]

و بالنسبة للبلدان التي لديها احتياطات وقائية منخفضة أو غير متاحة للاستفادة منها فتواجه احتياجات أكثر إلحاحا إلى التصحيح، و اتخذ بعضها خطوات مبدئية مناسبة في هذا الاتجاه. على سبيل المثال، تخطط اليمن التحصيل مزيد من الإيرادات غير النفطية، و احتواء فاتورة الأجور الحكومية، ومواصلة إصلاح دعم الوقود، بالرغم من أن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير أخف على الإيرادات في اقتصادها مقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط. و هناك فجوة تمويل كبيرة في مشروع موازنة العراق لعام 2015 مما سيدفعها إلى تخفيض الإنفاق الجاري. و تعكف ليبيا على تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال الإنفاق الرأسمالي بسبب عدم الاستقرار السياسي. و في الجزائر، يتوقع أن يؤدي انخفاض التحويلات الجارية و ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى دفع تصحيح أوضاع المالية العامة في مواجهة انخفاض أسعار النفط

[1] – المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية .... الورشة الأساسية الثانية

[2] مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، " التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، ص 11.

www.imf.org/external/arabic/pubs/.../mreo0115a.pdf

ب- الانعكاسات على الدول المستوردة و المستهلكة للنفط:

يؤثر انخفاض أسعار النفط على المستوردين له من خلال زيادة الدخل الحقيقي على الاستهلاك، و انخفاض تكلفة إنتاج السلع تامة الصنع ، و ما يحدثه ذلك من أثر على الربح و الاستثمار. أما الأثر الثالث فهو الذي يقع على معدل التضخم، سواء الكلي أو الأساسي.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرته أن انخفاض أسعار النفط يتيح انفراجة تستحق الترحيب للبلدان المستوردة له، فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة و يخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة. و يفيد التقرير بأن انخفاض تكاليف الطاقة، إذا انتقل إلى الشركات و المستهلكين يمكن أن يحقق خفضا في تكاليف الإنتاج و زيادة في الدخل المتاح للتصرف[1]

غير أن هناك عوامل أخرى توازن مكاسب معظم الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره. فالمكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد النفط تتقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو، إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض البلدان [2]

و تتباين قوة هذه الآثار على البلدان: نجد أن أثر الدخل الحقيقي أقل في الولايات المتحدة ، التي تنتج الآن أكثر من نصف النفط الذي تستهلكه، منه في منطقة اليورو أو اليابان. كذلك تعتمد أثار الدخل الحقيقي و الأرباح على كثافة استخدام الطاقة في البلد المعني، فكثافة استخدام الطاقة في الصين والهند لا تزال أكبر بكثير مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، مما يحقق لهذين البلدين استفادة أكبر من انخفاض أسعار الطاقة. و يبلغ متوسط نسبة استهلاك النفط من إجمالي النتائج المحلي3.8 % في الولايات المتحدة، مقارنة بنسبة 5.4 % في حالة الصين و 7.5 % في حالتي الهند و إندونيسيا. ستتراجع أسعار منتجات النفط نتيجة لتراجع

[1] المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية .... الورشة الأساسية الثانية

[2] نشرة صندوق النقد الدولي، "أفاق الاقتصاد الإقليمي :تراجع أسعار النفط يضر ببلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، 11 جانفي 2015 ، ص4

أسعار النفط الخام، ما سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط، و هذا سيسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود. ومع أن معظم دول العالم ستستفيد من هذه الظاهرة الا أن بعض الدول التي تعاني مخاطر انكماش الأسعار و أهمها المجموعة الأوروبية و اليابان ستضطران إلى اتخاذ إجراءات إضافية للحد من أثار تراجع أسعار النفط في الأسواق. كما ستنخفض فاتورة دعم منتجات النفط في الدول التي تدعم أسعار منتجات النفط، مما سيوفر دعامات مالية لميزانيات الدول المستوردة للنفط و الداعمة لأسعاره أو أسعار بعض منتجاته. و سترتفع إنتاجية القطاعات المستخدمة للنفط بسبب تراجع تكاليفه، حيث ستنخفض تكاليف إنتاج تلك السلع و الخدمات، ما سيساعد على خفض أسعارها أو رفع الأجور و الأرباح في تلك السلع و الخدمات أو بكل هذه الأمور مجتمعة[1]

ويلاحظ أن الأثر على الصين أكبر من الأثر على اليابان و الولايات المتحدة و بلدان منطقة اليورو. و بالنسبة للصين و هي ثاني أكبر مستورد صاف في العالم من النفط، و استنادا إلى أرقام 2013، كل انخفاض بمقدار 1 دولار في سعر النفط يحفظ لها سنويا 2.1 مليار دولار، إذا استمر انخفاض الأسعار، سيخفض فاتورة وارداتها بنسبة 60 مليار دولار أو 3%[2]

ج. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:

بشكل عام، يعتبر انخفاض أسعار النفط بسبب تحولات العرض تطورا إيجابيا بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولا شك أنه يقترن بآثار توزيعية كبيرة بين البلدان المستوردة للنفط و البلدان المصدرة له. سيقود تراجع أسعار النفط و بصورة أنية إلى تراجع حجم التجارة الدولية بالقيمة نفسها. و يعتبر النفط و منتجاته من أهم السلع المتبادلة على المستوى العالمي حيث تزيد الكميات المتبادلة دوليا على 50 مليون برميل يوميا، ما يعني أن حجم التجارة الدولية سينخفض بنحو مليار دولار في اليوم و ذلك على افتراض تراجع متوسط أسعاره بنحو 20 دولار للبرميل.

[1] مولود بوعوينة ، مرجع سابق ، ص 73

[2] مولود بوعوينة ، مرجع سابق ، ص 73

إن تراجع أسعار النفط ومنتجاته (لفترة معقولة) سيقود إلى رفع معدلات النمو العالمي، حيث سيستفيد المستهلكون سواء كانوا أسرا، أو شركات من هذا الانخفاض و ينفقون سلع وخدمات أخرى، ما سيزيد الطلب على باقي السلع و الخدمات ويرفع معدلات النمو العالمية، وقد يضغط تراجع أسعار النفط على أسعار أنواع الطاقة الأخرى مما يسهم في تعزيز معدلات النمو، حيث إن انخفاض سعر النفط بمقدار 10% مدفوعا بعوامل العرض يؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بما يقارب0.2% ، وفي حالة مساهمة مكون العرض في انخفاض الأسعار بنحو 25% تعني هذه التقديرات زيادة الناتج العالمي بنحو0.5.% سعود بن هاشم جليدان، أثار تراجع أسعار النفط العالمية، الاقتصادية.

و تخفي هذه النتائج العالمية أثارا غير متماثلة يحدثها انخفاض الأسعار عبر البلدان المختلفة، حيث البلدان المستوردة (الصافية) للنفط هي الأطراف الفائزة، و البلدان المصدرة (الصافية) للنفط هي الأطراف الخاسرة. و يبين المنحى التالي التغيرات المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي وفق أحد السيناريوهات الممكنة وفق خبراء صندوق النقد الدولي

الشكل يبين التغيرات في إجمالي الناتج المحلي العالمي

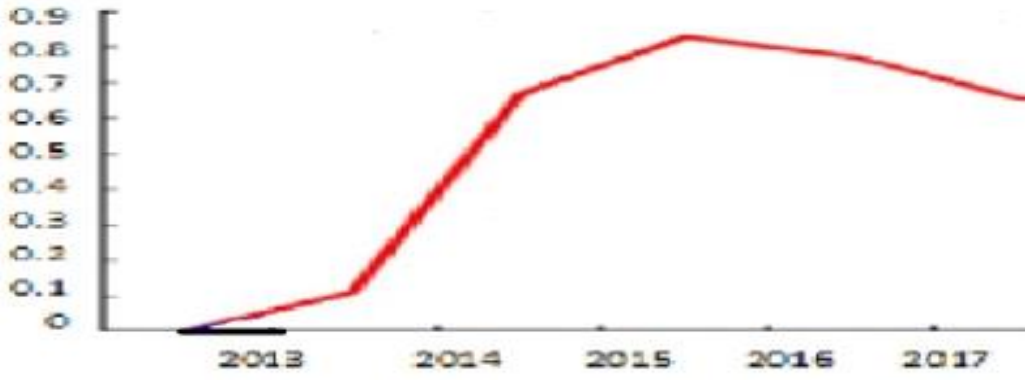

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي

و يوضح الرسم البياني نتائج التغيرات بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي العالمي، و ينطوي هذا السيناريو (الوضع في ظل هبوط أسعار النفط) على زيادة في الناتج العالمي بمقدار 0.7 %في عام 2015 و 0.8 % في عام 2016، ثم يبدأ في الانخفاض ليصل سنة 2019 إلى0.6 .%إن بعض البلدان مهيأة للربح أكثر بكثير من ذلك المتوسط، و هناك أخرى مهيأة للخسارة. لذا أشار التحليل إلى أن انخفاضا بمقدار دولار واحد في سعر برميل يوفر الصين، ثاني أكبر مستورد صاف للنفط في العالم، بناء على أرقام عام 2013، ما يقدر ب2.1 مليار دولار سنويا. و هذا الانخفاض الأخير، إذا استمر، سيخفض فاتورة وارداتها بمقدار 60 مليار دولار، أو ما يعادل 3%، وفقا للتحليل. أما معظم صادرات الصين فهي سلع مصنعة لم تنخفض أسعارها، و ما لم يغير ضعف الطلب ذلك الحال، فإن احتياطاتها من العملة الأجنبية و مستوياتها المعيشية ينبغي أن ترتفع. أما أمريكا كمستورد فإن انخفاض الأسعار يعني أن يحتفظ الأمريكيون بمزيد من أموالهم، و ينفقونها في وطنهم. لكن الأثر التحفيزي أقل مما كان عليه الحال فيما مضى نظرا لتدني أهمية الواردات، و تقلص حصة النفط في الاقتصاد[1]

.

[1] – المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ... الورشة الأساسية الثانية

الفصل الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية على السياسة العامة بالجزائر

تمهيد

تكمن أهمية السياسة العامة في كونها تحظى بعناية خاصة خلال أعدادها وتمثل كذلك أساسا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها، و ينظر إلى السياسة العامة على أنها أحد العمليات الحكومية التحليلية المعقدة التي تقوم بتحويل المطالب المجتمعية إلى سياسات عامة، اذ تعتبر بوصفها دورة ترتكز على نقطتين أساسيتين تتمثل في القوة و الرشادة، و تعد الترجمة الواقعية لما يطرحه النظام من أيديولوجيات، وكما أبرزت الأدبيات السياسية فان جوهر السياسة العامة يستند على النظام التمثيلي كون أن تقويم السياسة العامة يتحدد في إطار تحقيق المساواة و الرضى و إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين.

غير أن السياسات العامة تتباين من دولة إلى أخرى وفقا لما يحدده الإطار المحلي اذ تتحكم فيها جملة من المحددات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، إلى جانب ما يفرضه الإطار الدولي من تأثيرات على السياسة العامة حيث تؤثر تلك العوامل مجتمعة في مضمون و أهداف و أولويات السياسة العامة و حتى في الكيفية التي تختار بها البدائل. وتجدر الإشارة هنا الى أنه في الدول المعتمدة على الاقتصاد النفطي الريعي تتأثرا السياسة العامة بأسعار النفط و الصدمات التي تشهدها وسنتناول من خلال المبحث الأول ماهية السياسات العامة ومن خلال المبحث الثاني انعكاسات الأزمة النفطية على السياسة العامة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية السياسات العامة

تتفاوت التعريفات المقدمة للسياسات العامة من حيث البساطة والتعقيد، كل هذا أنتج لنا تعقيدا وغموضا شديدين حول تعريف المصطلح فالسياسات العامة أصبحت علما قائما بذاته، يعكس اهتمام الحكومات باحتياجات مواطنيها الأساسية في مختلف المجالات معتمدة في صياغتها على الخبراء في كل قطاع على أن تختار الحكومة أولوياتها وتسعى لتجسيد هذه السياسات العامة بما يخدم المصلحة العامة.[1]

في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول مفهوم السياسة العامة ومراحل إعدادها، أما في المطلب الثاني سنتناول مضامين تقييم السياسة العامة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة ومراحل إعدادها

الفرع الأول: تعريف السياسة العامة

عرف جيمس أندرسون السياسات العامة على أنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع [2]

كما عرّف هارولد لازويل السياسة العامة بأنّها:" من يحوز على ماذا ؟ متى؟ وكيف؟" من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[3]

ويذكر الدكتور رمضاني مفتاح أنه حتى يمكن الحكم بوجود سياسة عامة معينة في قطاع أو مجال معين يستند المحلل السياسي على السمات التالية : [4]

- السياسة العامة هي مضمون محدد ، هذا المضمون هو الذي يتوجه اليه محلل السياسة العامة بالتحليل

---

[1] –معمر عمار، **مكانة السياسة العامة في الجزائر دراسة وصفية تحليلية في البيئة والمؤسسات**، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.6.

[2] رمضاني مفتاح ، الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992–2009، رسالة ماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011–2012 ، ص ز

[3] – فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط3، عمان 2014، ص 32.

[4] رمضاني مفتاح ، مرجع سابق ، ص ز

- السياسة العامة هي بالأساس قرارات يفرضها الفاعلون الحكوميون.
- السياسة العامة تشير الى اطار عام ووجودها لا يفرض دائما وجود استراتيجية شاملة أو مستمرة
- لكل سياسة عامة جمهورها الخاضع لها
- أي سياسة عامة تصاغ لتحقيق أهداف (مباشرة أو غير مباشرة ، معلن عنها أو خفيه)

و عرفت السياسة العامة من الناحية الفنية التطبيقية بأنها: "خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا يظهر منها اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أنّ السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة.[1]

وتعكس السياسات العامة التوجهات الكبرى للدولة، إذ أنها عملية تؤثر فيها الإتجاهات والإيديولوجيات المتبناة داخل النظام السياسي والتي يمكن من خلالها تحليل وفهم القرارات المتخذة وطبيعة القوى السياسية والاجتماعية المحددة لآليات تعامله مع المدخلات من البيئة الداخلية، كما تعتبر السياسة العامة حصيلة عملية جماعية تطرح فيها الاجتهادات وتؤثر فيها موازين القوى بالرغم من أنّها في النهاية قد تصدر عن هيئة واحدة أو شخص واحد.[2]

و انطلاقا مما تقدم، يمكن القول أنّ السياسة العامة هي: "كل ما تقوم به الحكومة أو تمتنع عن القيام به قصد معالجة مشكلة عامة لإيجاد حلول تخدم المصلحة العامة للمواطنين، وهي محل صراع وتنافس بين جماعات لهم مصلحة بموضوع السياسة العامة، إذ أنها الأداة التي تتدخل من خلالها الحكومة لإدارة شؤون المجتمع تحقيقا للمصلحة العامة، فهي بهذا المعنى تمثل مخرجات العلبة السوداء للنظام السياسي سواء كانت قرارات جيدة أو غير جيدة تعبر عن السياسة العامة".

وتمثل عملية صنع السياسة العامة تلك العملية التي تترجم من خلالها الحكومة رؤيتها وفلسفتها وبرامجها إلى قرارات وأنشطة لإحداث التغيير على أرض الواقع وحل المشكلات المطروحة على طاولة صناع القرار استجابة لمطالب المواطنين التي تصنع لأجلهم هذه السياسات.

---

[1] – خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع**، ط1، الكويت، 1988، ص.47.

[2] – سلمة بورياح، **مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسات العامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3، العدد 6، ص.129.

الفرع الثاني: مراحل إعداد السياسة العامة

تمر عملية صنع السياسة العامة بمراحل تختلف في طبيعتها ومحتواها من دولة إلى أخرى وفقا العوامل كثيرة أهمها النظام السياسي، ونظام الحكم في كل منها، إذ تعمل الحكومات على حل المشاكل والقضايا ومعالجتها من خلال وضع سياسات عامة تمر بمراحل عدة بدءا برسمها وانتهاء بتنفيذها وتقييمها، ويمكن أن نوجز هذه المراحل في ضوء ما يأتي:

1-. تحديد المشكلة العامة:

وهنا يتم تحديد المشكلة والتعرف على أسبابها وحقيقتها ومن ثمة تشخيصها لإيجاد حلول لها، ولا بد من الإشارة إلى أن المشاكل لا تدخل كلها ضمن اهتمام الحكومة إنما تستدعي معالجتها أن تكون ضرورة ملحة، تمس عددا كبيرا من أفراد المجتمع، وكذا درجة الضرر الذي تحدثه.[1]

وبشكل عام فإنه من الصعوبة بمكان لأي دولة أن تحل كل مشكلات السياسة العامة بشكل شمولي أو تلبية مطالب المجتمعات أو معالجة المشاكل التي تواجههم دفعة واحدة، وهنا يأتي تحديد الأولويات وأيها أهم والبدء بحل تلك المشكلات حسب الأولوية والأهمية للمجتمع والدولة.[2]

2- الأجندة السياسية:

عادة ما تقوم الحكومة بصناعة سياسة معينة لعلاج مشكلة عامة وتقديم حلول بشأنها، لذا فإنّ صنع هذه السياسة مرهون بالنجاح في إدراج هذه المشاكل ضمن أجندة الحكومة وإثارة انتباهها لمعالجتها وتبنيها يعد تعبيرا عن الالتزام بمحاولة حلها.

غير أنّ إثارة اهتمام الحكومة يتوقف على تحديد المشكلة من قبل المهتمين واستعدادهم للضغط عليها للتدخل معتمدين في ذلك على عدة وسائل وتكتيكات بغية الضغط ومن ذلك جهود النشطاء السياسيون، جماعات الضغط، منظمات المجتمع المدني، وغيرهم والتي لها

[1] – أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، الأردن، 2002، ص.249.

[2] – أمين المشاقبة، للسياسة العامة " إطار نظري تحليلي"، عمان:2015، ص.7،

تأثير كبير على الحكومة يرتبط بأعداد المعنيين بالموضوع، الرغبة في دفع الحكومة لحل المشكلة، مستوى التنظيم، المهارة والقوة الاقتصادية لهم.[1]

3- صياغة المقترحات للسياسة العامة:

تتضمن صياغة السياسة بلورة مقترحات أولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة، فصياغة السياسة لا ينتج عنها قانون مقترح وأمر تنفيذ أو قاعدة إدارية إنما يتم طرح بدائل للتعامل مع المشكلة محل المعالجة وذلك بمشاركة اللجان البحثية والاستشارية وكذا الجماعات المصلحية والضاغطة التي تلعب دورا رئيسيا في بلورة السياسة العامة، وهكذا تصبح البدائل والمقترحات المتنافسة مع مشكلة معينة والمقدمة من هذه المصادر المتعددة هي المادة الخام للسياسة العامة.

4- تبني وإقرار السياسة العامة:

في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الذي تراه الحكومة الأفضل لحل المشكلة المطروحة بما يتوافق مع توجهات النظام السياسي وبما يحقق أكبر قدر من التوافق بين الآراء وأعلى درجة من الرضا العام والقبول.

ويتضمن إعداد السياسة إصدارها في الشكل القانوني الذي يكسبها شرعية ويضفي عليها قوة الإلزام على نحو يجسد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها، وعادة ما يتم إقرار هذه السياسة في صور متعددة تبعا لطبيعة المشكلة ومستوى القرار اللازم لعلاجها، إذ قد يعبر عنه في صورة تصريح أو خطاب رسمي لرئيس الدولة أو الحكومة أو قرار حكومي أو إداري ،و مهما يكن من أمر فإن اعتماد السياسة العامة وإقرارها تعد عملية تشريعية سياسية تعكس طبيعة النظام السياسي والتشريعي في كل دولة.[2]

5- تنفيذ السياسة العامة:

تعرف عملية تنفيذ السياسة العامة بأنها: " تلك المجموعة من الأفعال أو الأعمال التي تتمثل بالجهود العامة والخاصة للأفراد والجماعات الموجهة نحو تحقيق وإنجاز الأهداف المرسومة مقدما في قرارات السياسة العامة مسبقا، فهي تلك العملية اللازمة في جعل السياسة العامة مثالا حيا للعمل والأداء، وتحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة:** دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدولاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2004، ص.164.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص169.

تنفيذي، وعلى هذا الأساس تتضمن تلك العملية و تستغرق جميع الحدود أو المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تأثيرها الحقيقي والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة وعما يحصل من جهد وأداء، وما ينجم عنه من رأي و تغذية راجعة في إطار ومحيط المنظمات والأجهزة الإدارية التنفيذية المعنية بأعمالها ومهامها اللازمة.[1]

6-. تقييم السياسة العامة:

هي نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على الانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة على وضع وتنفيذ السياسة العامة ومخرجاتها وتأثيراتها ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بعيدا عن العشوائية، وأن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة.[2]

المطلب الثاني: مضامين تقييم السياسة العامة

إنّ تقييم السياسات العامة أصبح اليوم مطلبا مجتمعيا ملحا، ومدخلا حقيقيا لإرساء قواعد حكامة جيدة محليا ووطنيا، ذلك أنّ السلطات العمومية بحاجة للتوفر على مؤشرات حقيقية تسمح بعقلنة عملها وتدبير وسائلها بشكل أمثل، وتتمكن من تقييم الآثار الحقيقية لبرامجها وسياساتها التنموية وتبقى لتقييم السياسات العامة وظيفة مهمة على مستوى تحقيق الأهداف.

الفرع الأول: تعريف عملية تقييم السياسة العامة

لا يتوقف عمل الحكومة عند إقرار سياسة عامة معينة ووضعها موضع التنفيذ كوسيلة لعلاج مشكلة ما أو توفير حاجة للمجتمع، إنما يمتد إلى معرفة الآثار التي ترتبت عن تنفيذها ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي صنعت لأجلها هذه السياسة وهو ما يعبر عنه بعملية تقييم السياسة العامة.

هذه العملية التي عرفها أحمد مصطفى الحسين بأنها: "عملية التأكد من أنّ البرنامج (السياسة) قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه و بصورة تحقق نوايا صانع السياسات.[3]

---

[1] – الفهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص.ص. 274، 273.

[2] – محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ص.277.

[3] – الأحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص 260.

كما عرفها خيري عبد القوي بأنها :"إتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسات الحكومة و برامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية و الكفاءة و الاقتصاد، و من هنا تبرز أهمية تقييم السياسة العامة باعتباره وسيلة و أسلوب عملي لقياس آثار و نتائج تطبيق السياسة العامة بأكبر قدر من الدقة.[1]

من جانب آخر تعرف عملية تقييم السياسة العامة بأنها: "نشاط منظم يستند المنهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، إذ لا بد من معرفة علمية دقيقة للانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة على وضع و تنفيذ السياسة العامة ومخرجاتها وتأثيراتها ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لا بعيدا عن العشوائية والارتجالية، وأن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة.[2]

وعليه يمكن القول أن عملية تقييم السياسة العامة هي تلك العملية العلمية التي تهدف للكشف عن الآثار المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة و مدى ما حققته من نتائج بناءا على الأهداف المسطرة بفعالية و كفاءة، إذ أنها ترافق كل المراحل التي تمر بها السياسة العامة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم السياسة العامة

تبرز أهمية تقييم السياسة العامة باعتبارها وسيلة و أسلوبا علميا لقياس آثار و نتائج تنفيذ السياسة العامة على أرض الواقع و مدى تحقيقها للأهداف التي رسمت لأجلها بأكبر قدر من الدقة، ذلك أن تحقيق أفضل النتائج مرهون بتحديد الهدف من التقييم بدقة و التي تنقسم إلى أهداف سياسية، بيروقراطية و أهداف موضوعية؛ فبالنسبة للنوع الأول من التقييم فإنه يهدف إلى قياس نجاح السياسة في الوصول مثلا إلى عدالة توزيع الثروة، أما الأهداف البيروقراطية فإن الجهاز المسؤول عن التنفيذ يعتمد على التقييم كأداة للحكم على ما حققه تنفيذ السياسة العامة من زيادة أو نقص في التأييد الشعبي والحكومي لجهود البيروقراطية المسؤولة عن التنفيذ، في حين تركز الأهداف الموضوعية على صلب وموضوع السياسة العامة من حيث تحقيقها للأهداف التي رسمت لأجلها و مدى نجاحها في حل المشكلات العامة المرتبطة بها.[3]

[1] – خيري عبد القوي، مرجع سابق، ص.240.

[2] – محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص.277

[3] – خيري عبد القوي، مرجع سابق، ص.240.

الفرع الثالث: معايير ومؤشرات تقييم السياسة العامة

تتعدد معايير تقييم السياسة العامة تبعا لاختلاف أهداف العملية التقييمية، والتي قد تركز على أهداف البرنامج، أو تكاليفه أو نتائجه، فهي وسائل للتحقق من تحقيق السياسات العامة لأهدافها، وكلما كانت المعايير كمية ساعد ذلك على إجراء عملية تقييم دقيقة، وقد تعددت المعايير المعتمدة في تقييم السياسات العامة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- المخرجات: بوصفها تمثل حجم الوحدات المنتجة، ويتم تقييم هذه المخرجات و مدى جودتها من خلال:

-الوضوح والتعريف بشكل إجرائي.

-الاتساق والانسجام الداخلي لما تتضمنه السياسات.

-الانسجام ما بين السياسات المختلفة. والشمولية.

-درجة قبول المعنيين بالسياسات لها.

-القدرة على تنفيذها من النواحي الاقتصادية والبشرية والمعلوماتية.

2-العائدات: بوصفها النتائج التي تمثل نوعية وفاعلية الإنتاج ودرجة تحقق المتوقع والرضا عنه.[1]

3-الفعالية: تعتبر معايير الفعالية أكثر فائدة إذا فهمت بصورة صحيحة فهي محاولة لقياس مستوى الإنجاز أو النتائج المتحصلة من البرنامج بالمقارنة مع الموارد التي استخدمت في البرنامج أو مدخلاته، أي ضرورة تحديد الإنجازات المتوقعة سلفا، إذ تستخدم هذه المعايير لمعرفة قدرة البرنامج على تحقيقه لأهدافه الأساسية التي أقيم لأجلها، ويمكن تحديد فاعلية برنامج السياسة العامة من خلال الأهداف المتحققة وما يترتب عنها من المنافع والفوائد.

4-الكفاءة: تطرح معايير الكفاءة عادة السؤال إلى أي مدى تحققت أهداف البرنامج؟ إذ تركز هذه المعايير على الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة عامة أو برنامج على أقل نفقة ممكنة، كمؤشر اقتصادي يتفق ومنطق تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها برامج السياسات العامة الحكومية في الوسط الاجتماعي.[2]

---

[1] – محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص 281.

[2] – فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2001، ص 319.

من جانبه طرح "سابرو Sapru" جملة من المعايير المعتمدة في تقييم السياسة العامة وفق الترتيب التالي:

- الفاعلية: أي القدرة على تحقيق النتائج
- الكفاءة وتعني قدرة الجهد في تحقيق النتائج
- الكفاية: قدرة الإمكانيات على تحقيق النتائج وحل المشكلات
- العدالة: التوزيع العادل للكلف والمنافع بين مختلف الجماعات
- المسؤولية: أي قدرة نتائج السياسة على إشباع الحاجات ودعم قيم الجماعات المعنية بها.
- الملاءمة: تحقيق النتائج المرغوبة بصورة موضوعية وفعلية وقيمة مضافة.[1]

ويمثل المؤشر التعريف العملي لمتغير ما، أي الدليل المادي الذي يمكن ملاحظته، رصده أو قياسه للتحقق من معلومات أوسع مطلوب معرفتها ويجب بالتالي الاتفاق عليه وعلى دلالته، بحيث يستخدم في الكشف عن واقع أو حقيقة مطلوب معرفتها أو التأكد منها، بمعنى آخر هو الدليل المادي للتحقق من سؤال لا يمكن التحقق منه مباشرة.

وقد حدد الدكتور عامر الكبيسي عدة مؤشرات التقييم السياسة العامة، تتمثل في:

- مدى تحقق الأهداف بناءا على النتائج المحققة.
- مدى الترشيد في النفقات إذ أن السياسة الناجحة هي التي تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
- نسب التنفيذ للخطط والبرامج مقارنة بالأهداف التي سطرت.
- مدى الرضا والارتياح لدى المواطنين والتي تظهر من آثار تنفيذ السياسة على أرض الواقع ومدى رضا المواطنين بها.
- مدى الالتزام بالقوانين، إذ كلما تم الالتزام بها قلت الأخطاء وتمت الأهداف كما هو مسطر مدى قياس المخرجات نسبة إلى قياس النتائج أو المعطيات.

حجم الموارد والعوائد الداخلية المتحققة.

- نسب المؤشرات الحضارية و الاعتبارية.[2]

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.321

[2] – عامر الكبيسي، **التطوير التنظيمي وقضايا معاصرة**، ج4، سلسلة التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، قطر، دار الشروق، 1998، ص 98.

ويتوقف نجاح عملية التقييم وتمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها على اعتماد منهجية صارمة في جميع مراحل العملية وذلك انطلاقا من اختيار السياسة موضوع التقييم حتى صياغة المقترحات والتوصيات مرورا بقياس النتائج المحققة وتطابقها مع الأهداف المحددة لتلك السياسة.

الفرع الرابع: مشاكل وصعوبات تقييم السياسة العامة

يعد تقييم السياسات العامة فائدة لصانعي السياسات ولمديريها ولنقادها خاصة منهم الذين يحرصون على ضبط مواقفهم، إذ يسعى التقييم إلى تحديد علاقات السببية (السبب – النتيجة) ويقيس النتائج والآثار الناجمة عن السياسة، وطبيعي أن القياس المادي والكمي يعد مستحيلا، لذا فتقييم الآثار المترتبة على السياسات يكون أكثر موضوعية.

والتقييم ليس بالعمل السهل أو البسيط، فتقرير ما إذا كانت السياسة محققة لأغراضها أم لا، لا يعد عملا يسيرا، فكل شخص يمكنه أن يطرح اجتهاده حول السياسات دون أن يفحصها، ومن ثمة فإن عملية تقييم السياسة العامة عادة ما تقف أمامها جملة من العقبات نذكر منها:

– عدم التأكد من أهداف السياسات العامة: عندما تكون أهداف السياسة غير واضحة أو مشوشة أو متشعبة كما هو الحال في الغالب، فإن تقدير الحد الذي حققته مما هو مقرر لها سيكون صعبا وعملا مخيبا أو محبطا، وهذه الحالة هي في الغالب نتاج عملية إقرار السياسات وتشريعها.

– تشتيت آثار السياسة: فقد تشمل السياسة أفرادا وشرائح غير الذين توجه إليهم هذه السياسة، ويظل الاحتمال قائما بعدم وجود أهداف محددة للسياسات أو أن بعض الأهداف لا تعلن رسميا.

– صعوبة الحصول على المعلومات، فالنقص بالمعلومات والبيانات الإحصائية قد تعيق محلل السياسة العامة ومقيمها.

– أن التقييم يكون غير مؤثر بسبب عدم دقته أو شموليته أو عندما تهمل نتائجه وقد يكون خاطئا.[1]

– الطبيعة الرمزية وغير القابلة للقياس لبعض أهداف السياسة العامة.

[1] – جيمس إندرسون، مرجع سابق، ص 198.

– مقاومة الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لعملية التقييم من منطلق أنها محاولة للحد من نفوذها أو تقليص الموارد المخصصة لها.

– رغبة الجهات الحكومية في الإبقاء على الأوضاع وتجنب أية محاولات لتقييم الأداء خاصة إذا كانت تتميز بامتيازات.

– تجنب التكاليف المادية التي تتطلبها عملية التقييم و محاولة الإقناع بأنه من الأولى تخصيصها للإنفاق على مجالات ذات أولوية أعلى.[1]

كل هذه الصعوبات تجعل من عملية تقييم السياسة العامة مهمة صعبة في ظل غياب المعلومات الدقيقة التي تمكن من قياس النتائج مقارنة بالأهداف المعلنة في السياسة العامة.

.

[1] – محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص293.

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمات النفطية على السياسات الاقتصادية و الاجتماعية

المطلب الأول : الأثار على الجانب الاقتصادي وسبل مواجهتها

نجم عن تراجع أسعار النفط العديد من الآثار السلبية، يمكن توضيح أهما فيما يلي:

1-. تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو

من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع البترولي الناتجة عن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترتب عليه تراجعت مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني.[1]

2- تراجع وانهيار قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة بين العملات الأجنبية:

لا تقتصر الأثار السلبية الحادة على تراجع معدل النمو الاقتصادي فقط، إذ تتعداها إلى تراجع وانهيار قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطيات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، حيث ترتب على تراجع أسعار البترول اختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم، حيث تواجه الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تتراجع قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم، بصفة خاصة تلك التي يعتمد هيكل صادراتها على البترول مثل عملات روسيا، فنزويلا، نيجيريا، إيران والنرويج. وبالطبع تتمتع العملات الخليجية حاليا بالاستقرار بالنسبة للدولار ما عدا الدينار الكويتي، وذلك لاختلاف آليات تحديد معدل الصرف في دول الخليج، حيث تتبع الكويت نظام سلة العملات، بينما تربط باقي الدول عملاتها بالدولار بصورة جامدة.

3-تأكل احتياطات النقد الأجنبي

من شأن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى تآكل احتياطات النقد الأجنبي المتشكلة من الفوائض البترولية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطيات مالية كافية

[1] عماد غزازي، تراجع و انهيار أسعار النفط الأسباب و المخاطر و الآثار الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المديةّ ، الجزائر ، 28-10-2015، ص 21

تؤهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ومن ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق البترولية، غير أن استمرار تراجع أسعار البترول إلى حدود متدنية من شأنه تخفيض الاحتياطيات المتراكمة في أوقات الرخاء، ومن ثم تعرضها لخطر التأكل السريع، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للبترول تتوافق مع احتياجات الإنفاق العام في الدول البترولية، وعودة العجز إلى الميزانيات العامة سيكون أهم سمات السنوات المقبلة لميزانيات الدول البترولية لو استمر البترول في التراجع.

4-تراجع أسعار الأصول:

من آثار تراجع أسعار البترول على القطاع الخاص والعائلي هو تراجع أسعار الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية، والتي تمثل فقدان جوهري للثروات، ونتيجة لذلك من المتوقع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة.

. 5-. تراجع قدرة الحكومات على تدبير وظائف للمواطنين

يشكل تناقص الاعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار البترول تهديدا لقدرة حكوماتها في توفير وظائف الازمة لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل، حيث أصبح الإنفاق على الرواتب والأجور وتكاليف الدعم تمثل الجانب الأكبر في العديد من ميزانياتها، لذلك لا بد من رفع كفاءة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخريجين حتى لا تتزايد معدلات البطالة فيها بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مكلفة

- استراتيجيات الدولة في مواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط

لا شك أن صدمة هبوط الإيرادات البترولية كانت مفاجئة لمعظم البلدان البترولية ، خاصة تلك التي تعتمد على هذا المورد بشكل أساسي كالجزائر مثلا، ذلك ما يتطلب تمويلا مفتوحا لا خطة تقشفية، ومع ذلك، فإن مثل هذه الأزمة المالية قد تعيد التنظيم المالي للميزانية والاقتصاد وتشدد من رقابة الدولة على المال العام ومكافحة الفساد فضلا عن العمل على تقليص النفقات غير الضرورية التي أدمنت عليها الحكومات بسبب الريع البترولي، لذا على هذه الأخيرة أن تضع خطة على المديين القصير والطويل تساعد في حشد الإيرادات وترشيد النفقات كما يأتي : [1]

[1] حيدر حسين آل طعمة،انهيار أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد العراقي ، تاريخ الاطلاع 12-05-2016 -http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon/single-contact/315-2015

1. الإجراءات قصيرة الأمد

– إصلاح النظام الضريبي، من خلال من عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الأوعية الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم والمقدرة التكليفية للمواطن، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثقال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فضلا على تفعيل عمل الإدارة الضريبية والقضاء على الفساد المستشري فيها منذ عقود.

– إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة المصدرة للبترول والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، إذ تكشف الموازنات العامة السابقة لمعظم هذه الدول أن دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحسن من أدائها الاقتصادي، فما زالت أغلب المشروعات العامة غارقة في الخسائر، وأن ما تضيفها للحكومة من إيراد أقل بكثير مما تخصصها الحكومة لها من رواتب وأجور ودعم، مما يتطلب ايقاف عمل هذه المشروعات وإعادة هيكلتها

– ضغط النفقات التشغيلية عن طريق ترشيد المصروفات غير الضرورية التي تكلف الموازنة مبالغ طائلة، من نحو تكاليف التأثيث والسفر (إيفادات المسؤولين) وشراء السيارات الفارهة، وخفض رواتب ومخصصات الدرجات العلياء

– تشديد الرقابة في كافة دوائر ووزارات الدولة للحد من الفساد وكشف المشاريع الوهمية التي تكلف لاهذه الدول سنويا مليارات الدولارات؛

– تعبئة مدخرات القطاع العائلي عن طريق إصدار سندات بفئات صغيرة وبأسعار فائدة مغرية تحفز الأفراد على الاكتتاب، وهذا الإجراء من شأنها توفير أموال لا بأس بها للحكومة فضلا على تقليص الاستهلاك الغير الضروري والترفيهي الذي بات يشكل ثقافة لدى المستهلكين في هذه الدول

2. الإجراءات طويلة الأمد

– تصحيح الرؤية الإستراتيجية الاقتصادية في مجال تنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على مورد واحد وهو العائدات البترولية ودعم القطاع الصناعي التحويلي مما يحدث توازنا في البنية الاقتصادية؛

– وضع خطة حكومية شاملة وكيان وطني للبترول مع عدم إدخال موضوع البترول في الصراعات السياسية؛[1]

– زيادة الإنتاج البترولي وإعادة النظر في الخطط الإنتاجية المبرمة بين الحكومة والشركات الأجنبية المستثمرة[2]

– البحث عن مصادر أخرى للطاقة بدل الاعتماد بشكل رئيس على المشتقات البترولية كمصدر رئيس للطاقة وتوليد الكهرباء[3]

– التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة دون تحقيق أي عائد يذكر؛

– تفعيل دور القطاعات الخدماتية والإنتاجية بهدف زيادة نسبة حصيلة مساهمتها في تكوين الناتج

القومي الإجمالي والدخل القومي لزيادة مساهمتها في حصيلة الإيرادات العامة غير البترولية والتي تعتبر كضرورات إستراتيجية لبناء مستقبل اقتصادي أكثر أمنا وأكثر استقرارا خصوصا وأن في هذه الدول كل الإمكانات التي يمكن أن تساهم في دفع وتعجيل تحقيق هذا الهدف، حيث تحظى معظمها بثروات كبيرة ومواد أولية من النادر وجودها.

المطلب الثاني : مواجهة أثار الأزمة النفطية 2014

الفرع الأول : ترشيد الإنفاق العام

أ– أهمية النفقات العامة في تمويل برامج السياسة الاجتماعية:

تلعب النفقات العامة في الجزائر الدور البارز باعتبارها مكون أساسي من مكونات الميزانية العامة للدولة، حيث تغطية المتطلبات المختلفة (نفقات التسيير، نفقات التجهيز و نفقات الاستثمار)، وتقوم على الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة (الجباية، مداخيل

[1] صلاح مهدي عبد اللهالخسائ الاقتصادية و البيئية الناتجة عنحرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق للمدة 1970–2012 ، مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 149، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوبك) الكويت 2014، ص 30

[2] حيدر حسين آل طعمة، ، مرجع سابق ، ص 22

[3] صلاح مهدي عبد الله، مرجع سابق ، ص31

أملاك الدولة...)[1]، وتمثل إيرادات الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الميزانية العامة في الجزائر،[2] حيث خصص صانع السياسة العامة تحويلات اجتماعية مندرجة ضمن هذه الميزانية، تهدف إلى معالجة العوز والفقر والتهميش و الإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع،[3] يتلخص ذلك من خلال السياسة الاجتماعية للدولة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال لأي دولة في العالم أن تنادي بضرورة تحسين ظروف معيشة مواطنيها دون أن تخصص ميزانيات تنفقها على هؤلاء، والمتمثلة بالأساس في تمويلاتها المادية للفئات الفقيرة، [4]وهذا في إطار وظيفتها الاجتماعية.

إذن للنفقات أهمية بالغة في دعم وتمويل برامج السياسة الاجتماعية في الجزائر، حيث قدر المخصص المالي لهذه الأخير ما بين 2005-2009 والذي جاء في إطار برنامج دعم النمو ب1900 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة المواطنين[5]، والتكفل بالأسر المعوزة و مساعدة الأشخاص في ظروف صعبة.

وخصصت السلطة الجزائرية في إطار سياستها المتعلقة بالإنفاق لأجل تحسين الوضع الاجتماعي في البرنامج الخماسي 2010-2014 غلافا ماليا مقدر ب286 مليار دولار[6]، لتعزيز جهود هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، كما أن الشيء المهم لديمومة الإنفاق الحكومي هو وجود تنوع في الإيرادات العامة، لكن في الجزائر عوائد النفط هي المصدر الأساسي للاقتصاد الوطني وتقدر ب 98 % من صادراتها، ومساهمة بنحو 60 % من

---

[1] نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والافاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص نفود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3- 2011)، ص 214.

[2] – مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014

، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2014)، ص 160. ،

[3] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع والافاق، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص216

[4] . – رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر و انعكساتها الاجتماعية، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، 2014)، ص 346

[5] – مسعود البلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 187

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء،2010/05/24، الجزائر، ص 07

دخلها، و وصول سعر البرميل 60 دولارا يقلص موارد الجزائر المالية بنحو 50%"،[1] ومع نقص تنوع الاقتصاد الجزائري، لا تجد السلطة إلا حل ترشيد نفقاتها التجاوز العجز الذي حلها بها مع منتصف 2014

ب- ترشيد النفقات كحلا للحفاظ على مضامين السياسة الاجتماعية:

تقوم عملية ترشيد من خلال وضع سياسات انكماشية عن طريق عجز الموازنة العامة من خلال الزيادة في الضرائب وأسعار السلع الأساسية والخدمات التي تقدمها الحكومة، وتخفيف الإنفاق العام،[2] بما يحقق المحافظة على الأولويات التي تسعى لها السلطة، خصوصا منها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسعى من خلالها الدولة إلى تعميم الرفاه والرخاء في مختلف الجهات والمناطق لإزالة الفوارق الجهوية[3]

إن سياسات ترشيد الانفاق العمومي جعلت من ملف السياسة الاجتماعية خطا أحمر حسب تصريحات رجال السلطة في الجزائر، فقد أكدت وزيرة التضامن الوطني أن قانون المالية 2016 لم يتخلى على الفئات المعوزة بل كرس مفهوم أن الدولة الجزائرية دولة اجتماعية بامتياز[4]، مما يعني هذا أن هذه السياسة لا تضر بالتحويلات المخصصة لقطاع التضامن الوطني باعتباره الجهة الموكلة لصنع السياسة الاجتماعية للدولة كما جدد الوزير الأول عزم السلطات العمومية الإبقاء على الطابع الاجتماعي للدولة مشددا على أنه لن يكون هناك مشكل في 2017 وستكون الوضعية الاقتصادية جد عادية، وليس هناك تقشف بل ترشيد في النفقات والهدف الوصول إلى اقتصاد ناشئ في[5].2019

وذلك من خلال البرامج القطاعية والمحلية ذات الطابع الاجتماعي، ولنجاح عمليات ترشيد النفقات العامة لا بد من توفر ما يلي:

---

[1] اميمة أحمد، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، متاحة على الرابط:15-05-2016 http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

[2] هند بن عمارة، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الإقتصادية في الدول النامية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2004)، ص 155

[3] ". لخضر مرفاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، فيفري 2005، ص 08

[4] " جريدة الشروق الجزائرية، مولية مسلم: قانون المالية 2016 يكرس الدولة الإجتماعية بإمتياز،2015/12/07 : تاريخ الاطلاع 14-05-2016 .http//www.echoroukonline.com/ara/articles

[5] وكالة الأنباء الجزائرية، ترشيد النفقات لن يؤثر على المكاسب الاجتماعية،2016/12/29 متاح على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/38090

1 –تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل،

2 –تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا

3 –القياس الدوري البرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4–عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره المصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

5–تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها[1]

إن ما يميز عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر أنها جاءت في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية كحلا لتجاوز أو التخفيف من حالة التأزم التي انجرت على هذا التراجع، ويرى رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور هذه العملية على أنها اقتطاعات مالية هامشية غير مجدية، ويكون لها عواقب كارثية[2]، ومن جهة أخرى طمئن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائريين بأن الحكومة ستواصل سياساتها الخاصة بالإصلاحات والتنمية وكذا سياسة التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية، وبشكل خاص تسيير أثار تراجع أسعار النفط، [3]مما يدل هذا على أن السلطة الجزائرية تهتم بالمجال الاجتماعي حتى في حالة الأزمة وأنه من أولوياتها، ويتضح هذا من خلال التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية التي أخذت مستويات متباينة، منذ بداية سياسة ترشيد الإنفاق العام، والتي ظهرت للعلن من خلال مراسلة

[1] – محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009–1990)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 ، ص 59.

[2] بومية عرب، تراجع عوائد النفط ينذر بكارثة إقتصادية في الجزائر، السنة السابع والثلاثين، العدد 9791، لندن، يوم: 08/01/2015 ، ص10.

[3] صحيفة رأي اليوم، أيام صعبة تنتظر الجزائريين مع تدابير التقشف وانهيار أسعار النفط،11–05–2016 http//www.raialyoum.com

صادرة على الوزارة الأولى بتاريخ 25 ديسمبر 2014، موجهة للسادة أعضاء الحكومة والسادة الولاة تتعلق بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وجاء بها.. إن مراقبة السوق الدولية للمحروقات تبرز تقهقرا ملحوظا للأسعار مع احتمال دوامه، مما قد يترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية مع التأثير المحتمل على التوازنات الداخلية والخارجية، غير أنه من المؤكد أن بلادنا تملك القدرات لمواجهة ذلك، والحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة...".[1]

هذا يوضح أن الحكومة مقرة بوجود تأثير محتمل على التوازنات الداخلية والخارجية، مما يترتب عليه هبوط كبير في حجم الإيرادات العامة، إلا أن السلطة قادرة على التكيف مع هذه الأزمة، مع الحفاظ على البرامج التنموية المدعمة للسياسة الاجتماعية، وهذا حالة وضع خطة واقعية للتجاوز ذلك الضرر المحتمل.

لكن واقعيا يختلف الأمر، وهذا ما سنبينه من خلال العنصر الآتي:

الفرع الثاني : مضامين التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية:

تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها الاجتماعية، وحسب رزنامة لوزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق الكثير من العمليات أبرزها:

–مساعدة الفئات الهشة (المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، الأطفال والنساء الذين في خطر)

– دعم الوظائف الهشة

– المساعدة للحصول على مسكن[2]

كما تسمح كذلك بعمليات أخرى تتمثل في شكل مساعدات:

– للفئة البطالة.

– المتضررين من الكوارث.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مراسلة الأعضاء الحكومة والولاة: بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، الجزائر، 2014/12/25 ، ص 01

[2] – محمد بلجيلالي، كمال الحول، رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الإجتماعية الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني 2016، ص95

– المرضى والعجزة."[1]

وعلى العموم تقدر التحويلات الاجتماعية سنويا بحوالي 28% من مجمل ميزانية الدولة، [2] فهذا مؤشر على اهتمام السلطة الجزائرية بترقية الجانب الاجتماعي لجميع الفئات، بما فيها الفئات الضعيفة من المجتمع، وتتلخص التحويلات الاجتماعية في الجزائر إلى عدة أنواع هي:

أ- تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة:

وتأخذ فيها التحويلات الاجتماعية الصورة النقدية المتمثلة في دعم قطاع التربية نشاطات المساعدة و التضامن، ولها صور أخرى غير نقدية متمثلة في أموال دعم الأسعار، إعانات موجهة إلى قطاع الصحة المساهمة الموجهة إلى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية.

ب-تحويلات هيئات الضمان الاجتماعية:

وهي التحويلات أو الأداءات التي تقدمها الصناديق التالية: ومثال ذلك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ج- تحويلات الأعوان الاقتصاديين الأخرين:

وهي جملة التحويلات الاجتماعية الصادرة عن الأطراف الاقتصادية ومثال ذلك التحويلات الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات، أقسام التأمين.. إلى غير ذلك.[3]

وما يهمنا هو النوع الأول، باعتبار أن قطاع التضامن الوطني الجهاز الموكل له، تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة في إطار تحويلات الميزانية المخصصة لذلك.

الفرع الثالث : تراجع مستويات التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية:

تضع الدولة العديد من المخصصات المالية المختلق قطاعاتها، ويشير عليها قانون المالية السنوي وقطاع التضامن الوطني الذي يأتي ضمن هذه القطاعات، ومس هذا القطاع تراجعات طفيفة في حجم اعتماداته المالية بداية من سنة 2008، وهبوط كبير سنة 2017 جراء سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي المنتج من قبل السلطة

[1] حميد مقراني، أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2015)، ص 11

[2] خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1990، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2015)، ص 308

[3] – محمد بلجيلالي، كمال لحول، مرجع سابق، ص96

1-التغير في حجم التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية في ظل ترشيد النفقات :

جاء تقرير اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني في دورته الربيعية سنة 2015، فيم يتعلق بقطاع التضامن الوطني، أن جملة الإجراءات الرامية إلى التكفل بالفئات المحرومة والمساعدات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة التي تخصص لفائدة الأشخاص المعاقين والمحرومين والمنكوبين وإعانات مادية بمناسبة شهر رمضان والدخول المدرسي وتنظيم إقامات تضامنية في موسم الاصطياف لفائدة الأطفال المحرومين من ولايات الجنوب والهضاب العليا . [1]

جاءت على إثر عملية ترشيد النفقات العامة التي باشرت بها السلطة جملة من التغيرات في حجم التحويلات الاجتماعية حسب المجال الزمني (2008-2017) و الخاصة بقطاع التضامن الوطني، كونه الجهاز الموكل له عملية صنع السياسة الاجتماعية بداية من 2014.

الجدول التالي رقم (01) يوضح حجم التحويلات للسياسات الاجتماعية:

السنة	حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	المجموع العام لنفقات التسيير(مليار دج)	نسبة التحويلات الاجتماعية من نفقات التسيير(%)
2008	50.227.959	2.017.969.196	02.48
2009	85.449.347	2.593.741.485	03.29
2010	92.935.939	2.837.999.823	03.27
2011	109.466.698	3.434.306.634	03.18
2012	165.845.327	4.608.250.475	03.59
2013	154.112.325	4.335.614.484	03.55
2014	135.822.044	4.714.452.366	02.88
2015	131.653.688	4.972.278.494	02.64
2016	118.830.888	4.807.332.000	02.47

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات2008-2016

يتبين من خلال هذا الجدول تراجعات طفيفة في حجم التحويلات الاجتماعية في الفترة (2008-2011) رغم وجود تزايد في حجم سياسة النفقات العامة خاصة بين فترة 2010-2008، حيث لم تأثر هذه الحالة على طبيعة البرامج المندرجة ضمن السياسة الاجتماعية،

[1] . المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية ، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية 2016، الدورة الخريفية 2015، الجزائر، ص 13

هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تنتهج السلطة السياسة ترشد الإنفاق الحكومي، أما بخصوص سنة 2012 فقد شهدت زيادة معتبرة في كل من حجمي التحويلات الاجتماعية و النفقات العامة الخاصة بالتسيير، إلا أن هذه الزيادة لم تدم، وظلت نفقات التسيير في التذبذب الزيادة والنقصان)، في حين يتواصل حجم التحويلات الاجتماعية في النزول، ويصل إلى مستوى قياسي سنة 2017 بنسبة01.54 %من حجم الإنفاق العام الخاص بالتسيير، وهنا تظهر أثار ترشيد النفقات المتبع من طرف الدولة الجزائرية

وما يمكن استخلاصه أن سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الجزائر أواخر 2014، لم تتضح أثارها بصورة كبيرة إلا خلال قانون المالية 2017، والذي قلص حجم تحويلات السياسة الاجتماعية، حيث أن لا محال هذا التغير سينعكس سلبا على طبيعة برامج المختلفة للسياسة الاجتماعية.

2- مضامين السياسة الاجتماعية في ظل ترشيد النفقات:

وضعت قطاع التضامن الوطني في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة جملة من البرامج الخاصة بالفئات الهشة من المعاقين، الأطفال، المسنين و المرأة لأجل تحسين وحالتهم المعيشية استثمار قدراتهم ومواهبهم الخاصة.

الجدول التالي يوضح مضمون السياسة الاجتماعية.

مضمون السياسة الاجتماعية	الهدف منها	ألية تنفيذها	أفاقها
التكفل بالأشخاص المعاقين	تحسين ظروف التكفل به مؤسساتيا	مقاربة تشاركية بين ما بين القطاعات	الإدماج المهني للمعاق ودعمه للتنمية
حماية الطفولة وترقيتها	رعاية الطفل مؤسساتيا	الدعم البسيكولوجي والإرشاد الأبوي	تطوير قدرات الطفل
حماية الأشخاص المسنين	المساعدة على الادماج العائلي	مؤسسات متخصصة	تقوية الروابط الأسرية للمسن وتواصله مع الأجيال

حماية المرأة وترقيتها	حماية المرأة من العنف و والإقصاء	جهاز الإصغاء و التوجيه على مستوى دوائر القطاع المحلية	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

المصدر: وزارة التضامن الوطني والآسرة وقضايا المرأة، السياسات الحكومية في مجال التضامن الوطني 2015.

يبين هذا الجدول تنوع في حجم البرامج المخصصة لحماية و لرعاية عدد من الفئات الضعيفة في الجزائر، و كذلك الأبعاد من وراء تنفيذها، إلا أن هذه البرامج غير مفعلة بالشكل الذي يجعل هذه الفئات تساهم في دعم التنمية (محدودية أهداف السياسة الاجتماعية)، حيث تبقى هذه الفئات مستفيدة ومساهمتها ضئيلة جدا.

الفرع الرابع: التحديات السياسية و الاقتصادية

تبنت السلطة الجزائرية التقليل من حجم المخاوف التي قد تترتب على سياسة ترشيد النفقات التي جاءت في خضم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، معتبرة ذلك ظرف خاص، وأن التدابير المتخذة لن تضر بالحالة المعيشية للسكان، إلا أن واقع الأمر كان خلاف التحويلات الاجتماعية من أي شيء قد ينقص من حجمها، لا بد من تجاوز عدة تحديات، ألا وهي:

1- التحدي السياسي:

تسطيع الدولة أن تنجز الكثير في مجالات عدة تدعم الفئات الضعيفة، وتحافظ على الانسجام الإجتماعي،[1] ولا يمكن أن يتجسد إلا من خلال بناء دولة الحق والقانون[2]، حيث تترسخ وظيفة الدولة الاجتماعية، وتنتقي برامج سياسية تنموية واضحة لدى رجال السلطة، يتحدد من خلالها معالم هذه الوظيفة إلا أن هذا المطلب غاب، رغم أن المادة (72) من دستور الحالي تنص على أن".. تعمل الدولة على تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية..." [3]

[1] عبد الجليل بلهوشات، التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حوكمة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بائنة ، 2015)، ص52.

[2] – جهيدة ركاش، إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنظيمات الادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008)، ص195 23

[3] دستور الجزائر 2016

ومن جهة أخرى تبقى الدولة الممول الأول والأخير للتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية حيث أن التراجع في الإيرادات العامة ينعكس سلبا عن حجم هذه التحويلات، وهذا في ظل غياب فواعل غير رسمية (القطاع الخاص) تدعم وتمول برامج السياسة الاجتماعية المخصصة للفئات الهشة، و اقتصر دورهم على التحصيل الجبائي المحدود

2- التحدي الاجتماعي:

ويتعلق هذا الأمر بتحقيق ثقافة اجتماعية مساهمة بكيفية فعالة في إرساء آليات كفيلة بالحفاظ على تماسك النسيج الإجتماعي ومحاربة الفوارق الاجتماعية،[1] وذلك من خلال وجود توجه يقضي بدعم وتمويل برامج السياسة الاجتماعية القطاعية والمحلية، وهنا يكمن دور الأحزاب و منظمات المجتمع المدني بالأساس في تحريك عجلة التنمية وامتصاص البطالة وخلق مناصب شغل[2]، وبالتالي تنهض السياسة الاجتماعية محليا، وتكون دعامة أساسية للتنمية الشاملة

3 -التحدي الإقتصادي:

ويتمثل في التحكم في الكلفة وكتلة الأجور والحفاظ على التوازنات الاقتصادية وترشيد النفقات العمومية، وتوفير محيط قانوني ومؤسساتي ومالي،[3] تتضح من خلاله كيفية صرف الاعتمادات المالية الخاصة بالسياسة الاجتماعية، وإعطاء الأولوية في التحويلات الاجتماعية للفئات الأكثر ضررا في المجتمع، وهذا من جهة ومن جهة أخرى غياب شبه تام للتمويل الذاتي المفترض ان تقوم به السياسة الاجتماعية، إذ تبقى تنتظر الإعانات ومساعدات الدولة ولا تستغل قدرات المستفيدين منها وذلك من خلال المشاريع المصغرة والصناعات الحرفية التي يقوم بها مثلا المعاقين والنساء.

[1] جهيدة ركاش، مرجع سابق ، ص 196

[2] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب، دراسة لمخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ،2013، ص07

[3] نفس المرجع، ص 7

الخاتمة

خاتمة

في ختام دراستنا هذه والتي كان الهدف منها إبراز تأثير الازمة النفطية على السياسات العامة حيث حاولنا من خلال أجزائها المختلفة محاولة فهم و تحليل العلاقة الترابطية بين البناء الاقتصادي للدولة و مخرجات السياسة العامة بالتركيز على الدولة الريعية، حيث تم اعتماد الجزائر كدراسة حالة كون أنها تقوم على الريع النفطي؛ وتأثر اقتصادها تأثيرا كبيرا الأمر الذي دفعها الى تبني سياسات تهدف للحد من تأثير الأزمات النفطية أبرزها سياسة ترشيد الإنفاق العام ، في البرنامج الحكومي الدائم والهادف إلى تحقيق العيش الكريم للفئات المعوزة الدور الذي تلعبه التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية، يكمن بالأساس في تغطية نفقات البرامج الاجتماعية المختلفة، فلا جدال أن نجاح هذه السياسة يكمن في مقدرو السلطة على حماية هذه التحويلات من أي ظرف قد يؤدي إلى تراجع في حجمها.

وقد شهدت الجزائر تغيرات طرأت على حالة إيراداتها العامة، نتيجة للازمة النفطية التي أدت انخفاض أسعار البترول الممول الأساسي لدخلها القومي، حيث حتم عليها انتهاج سياسة ترشيدية لنفقاتها العامة، وهذا ما حصل للجزائر أواخر 2014، لكن هذه السياسات حافظت على التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية سنتي 2015-2016،

و بناء على ما تم دراسته نستخلص مجموعة من الاستنتاجات أشارت بالأساس إلى درجة تأثر السياسة العامة بالنفط تمثلت في ما يلي:

- يقتصر دور الدولة القائم اقتصادها على الريع النفطي على الدور التوزيعي؛ ذلك أنها تستلم دخلها من مصادر خارجية وهي بدورها تقوم بإنفاقه على مواطنيها من خلال تأمين الوظائف، توفير الخدمات من خلال : الصحة والتعليم...الخ بصورة شبه مجانية و توفير القروض المالية والدعم و التسهيلات لإنجاح الأنشطة الاقتصادية الشخصية بهدف كسب الولاء.

- تتحدد مخرجات السياسة العامة (مطالب اقتصادية و اجتماعية) للدولة النفطية بناءا على القدرة التوزيعية للدولة باستخدام عوائد الريع النفطي.

- أن السياسة العامة في الجزائر الريعية تفرز مجموعة من الخصائص السلبية كونها تكرس سياسة الاستهلاك، وانتشار الفساد، نهب ثروات البلاد في غياب مؤسسات الدولة، الأمر الذي على فعالية السياسة العامة ومدى تلبيتها لمطالب الفئات الاجتماعية بما يحقق رضا هذه

الأخيرة، إلى جانب غياب الاستقلالية في بناء السياسة العامة وهذا ما يضفي عليها نوع الضبابية وعدم الوضوح.

– على الجزائر أن تزيد من خطط واستراتيجيات تنويع مصادر دخلها للتخلص من تبعات التذبذب في أسعار النفط؛ مثلما فعلت كل من: ماليزيا، اندونيسيا، و المكسيك التي تعد أفضل مثال لبلدان نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، و العمل على دعم الصادرات الغير بترولية و التوجه تنويع مجالات الاستثمار بهدف إرساء اقتصاد حقيقي رأس ماله الفرد وليس الموارد، كون الاعتماد على مصدر الدخل الخارجي يجعل اقتصاد الدولة عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية.

– إن مختلف السياسات التي تبنتها الجزائر مع بداية تراجع أسعار النفط كتأجيل المشاريع الكبرى التي لا تحمل طابعا عاجلا على حد تعبير رئيس الوزراء الجزائري (عبد المالك سلال) مثل مشاريع السكك الحديدية، وتجميد زيادات الأجور، والسياسات التقشفية الحكومية ما هي إلا انعكاسات السياسة اقتصادية هشة تعتمد على مورد واحد وهو في نفس الوقت مرهون بالسوق العالمية؛ وهو ما يؤكد على افتقار النظام لرؤية سياسية واقتصادية فعالة وهو ما انعكس سلبا على السياسات العامة للدولة.

– أن عملية صنع السياسة العامة في الجزائر هي عبارة عملية عشوائية، غير ممنهجة، تفتقر للدقة و التخطيط، كما تتسم باللاعقلانية، ذلك أنها لا تقوم على الاختيار الموضوعي للبدائل؛ قد ظهر جليا فشل الحكومة في إدارة أموال الدولة و الفوائض المالية المتاحة في السنوات الماضية، اذ أن الإنفاق الغير مدروس على استيراد المعدات الصناعية لم ينعكس إيجابيا على سياسة التصنيع في الجزائر و قدرتها وقدرتها على بناء اقتصاد قوي يمكنها من تمويل خططها و برامجها التنموية بعيدا عن مصادر الدخل الخارجي.

– إن سياسة ترشيد الانفاق قد تمثل جزءا من الحل ولكنها لا تمثل الحل كله باعتبارها تؤثر على النمو الاقتصادي وتؤثر على المشاريع الكبرى.

ومن أهم الاقتراحات التي نوصي بها ما يلي:

1/–ضرورة العمل على تنويع مصادر مداخيل الدولة

2/– الاهتمام بالقطاعات البديلة كالزراعة و السياحة

3/ تنويع الاقتصاد الوطني و التخلي تدريجيا عن نمط الاقتصاد الريعي

قائمة المراجع

الكتب

- أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، الأردن، 2002،
- أسعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2013،
- أمين المشاقبة، للسياسة العامة " إطار نظري تحليلى"، عمان:2015،
- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدولاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2004،
- خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1988،
- سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، 1997،
- صديق محمد عفيفي ، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، طبعة 2003،
- عامر الكبيسي، التطوير التنظيمي وقضايا معاصرة، ج4، سلسلة التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، قطر، دار الشروق، 1998،
- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع والافاق، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011،
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط3، عمان 2014،
- محمد أحمد الدوري" مبادى اقتصاد النفط"، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، ليبيا ، 2003
- محمد سيد عابد، " التجارة الدولية ." قسم علوم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001

- محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان،
- معمر عمار، مكانة السياسة العامة في الجزائر دراسة وصفية تحليلية في البيئة والمؤسسات، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،
- نواف الرومي، لمنظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام " ، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع مصراته. ليبيا :2000،

مذكرات التخرج

- إدريس أميرة ، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان، 2015/2016،
- إدريس عبدلي، "فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر–دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964–2014–"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2015/2016
- بن سيع حمزة ، "أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر " دراسة اقتصادية قياسية باستخدام "VAR" مذكرة الماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2009–2010،
- بوترعة سامي، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض المالية النفطية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة 2015،
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مراسلة الأعضاء الحكومة والولاة: بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، الجزائر، 25/12/2014 ،
- جهيدة ركاش، إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنظيمات الادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008،
- حميد مقراني، أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2015

- خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1990، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2015
- رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر و انعكساتها الاجتماعية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، 2014
- رمضاني مفتاح ، الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009، رسالة ماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011-2012
- عبد الجليل بلهوشات، التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حوكمة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بائنة ، 2015)،
- عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب، دراسة لمخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ،2013،
- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 ،
- مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2014،
- مسعود البلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010

- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،
- مولود بوعوينة، "العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية " VAR مذكرة الماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2009-2010،
- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية – الواقع والافاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص نفود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر -3 2011)،
- هند بن عمارة، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الإقتصادية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2004

مجلات

- إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000_19)20، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلى شلف، 2013،
- بومية عرب، تراجع عوائد النفط ينذر بكارثة إقتصادية في الجزائر، السنة السابع والثلاثين، العدد 9791، لندن، يوم: 08/01/2015
- سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار2008_2009، مجلة الباحث، العدد، جامعة الجزائر 3، 2011،
- سلمة بورياح، مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسات العامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 3، العدد 6،
- صلاح مهدي عبد الله الخسائ الاقتصادية و البيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق للمدة 1970-2012 ، مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 149، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوبك) الكويت 2014،
- عماد غزازي، تراجع و انهيار أسعار النفط الأسباب و المخاطر و الآثار الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المديةّ ، الجزائر ، 28-10-2015،

- لخضر مرفاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، فيفري 2005،
- محمد بلجيلالي، كمال الحول، رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الإجتماعية الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني 2016،

مراجع أجنبية

- Philip K. Verleger,Jr," Third Oil Shock Real or Imaginary? onsequences and Policy Alternatives". Institute for International Econimics, Number 01-04 April 2000,

مواقع إلكترونية

- www.imf.org/external/arabic/pubs/.../mreo0115a.pdf
- http//www.echoroukonline.com/ara/articles.
- http://www.aps.dz/ar/economie/38090
- http://blog-montada.imf.org/?p
- http//www.raialyoum.com
- http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon/single-contact/
- http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/12/05/
- http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

فهرس المحتويات

شكر وعرفانج

إهداءد

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الأزمات النفطية..... 1

تمهيد:..... 2

المبحث الأول: الأزمات النفطية الرئيسية 3

المطلب الأول: الأزمة النفطية الأولى 1973 3

الفرع الأول : لمحة تاريخية 3

الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية الأولى 1973 6

الفرع الثالث: نتائج الأزمة النفطية الأولى 1973 8

المطلب الثاني : الأزمة النفطية الثانية سنة(1979-1980) 9

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن الأزمة النفطية الثانية..... 9

الفرع الثاني : أسباب الأزمة النفطية الثانية 1979-1980 11

الفرع الثالث: نتائج الأزمة النفطية الثانية:.....12

المطلب الثالث: الأزمة النفطية الثالثة 2008.....13

الفرع الأول : بروز الأزمة.....13

الفرع الثاني : أسباب الأزمة النفطية الثالثة 2008:.....15

الفرع الثالث: نتائج الأزمة النفطية الثالثة 2008.....18

المبحث الثاني: الأزمات النفطية العكسية 20

المطلب الأول: الأزمة النفطية العكسية(1986) 20

الفرع الأول : التعريف بالأزمة.....20
الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية العكسية 1986:.....22
الفرع الثالث : نتائج الأزمة النفطية العكسية 1986:.....24
المطلب الثاني: الأزمة النفطية العكسية الثانية2014/2015.....25
الفرع الأول: وقائع الأزمة النفطية العكسية الثانية 25
الفرع الثاني : أسباب الأزمة النفطية العكسية 2014/2015 27
الفرع الثالث : نتائج الأزمة النفطية العكسية الثانية: 30
الفصل الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية على السياسة العامة بالجزائر 37
تمهيد.....38
المبحث الأول: ماهية السياسات العامة 39
المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة ومراحل إعدادها 39
الفرع الأول: تعريف السياسة العامة 39
الفرع الثاني: مراحل إعداد السياسة العامة.....41
المطلب الثاني: مضامين تقييم السياسة العامة 43
الفرع الأول: تعريف عملية تقييم السياسة العامة.....43
الفرع الثاني: أهمية تقييم السياسة العامة 44
الفرع الثالث: معايير ومؤشرات تقييم السياسة العامة.....45
الفرع الرابع: مشاكل وصعوبات تقييم السياسة العامة 47
المبحث الثاني : انعكاسات الأزمات النفطية على السياسات الاقتصادية و الاجتماعية..49
المطلب الأول : الأثار على الجانب الاقتصادي وسبل مواجهتها.....49

المطلب الثاني : مواجهة أثار الأزمة النفطية 2014 52

الفرع الأول : ترشيد الإنفاق العام 52

الفرع الثاني : مضامين التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية: 56

الفرع الثالث : تراجع مستويات التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية: 57

الفرع الرابع: التحديات السياسية و الاقتصادية 60

الخاتمة 62

قائمة المراجع 66

فهرس المحتويات 72

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى دراسة اثر الأزمة النفطية على السياسات العامة بالجزائر و لقد اتخذت من أزمة 2014 أنموذجا و لذلك لمعرفة مدى نجاعة السياسيات و الإجراء المتخذة من طرف السلطات الوصية في تسيير أثار هذه الأزمة حيث تطرقت في هذه الدراسة إلى فصل أول إلى تقديم نظرة شاملة للازمات النفطية وفي الفص الثاني لانعكاسات الأزمات النفطية على السياسة العامة و كذلك التطرق للاثار على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر ، وتوصلنا في الأخير إلى أن السياسة التي اتبعتها الجزائر في مجال مجابهة أزمة 2014 و المتمثلة في ترشيد الإنفاق العام ورأينا أنه من الضروري الخروج من الاقتصاد الريعي و التوجه نحو اقتصاد فعلي قائم على تنويع المنتجات و الأنشطة

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة ، الأزمة النفطية الرئيسية ،الأزمة النفطية العكسية

Study summary:

The study in a study conducted by the study simultaneously and in the second chapter of the repercussions of financial crises in public policy, and addressing the effects on the social and economic side in Algeria, and we reached the subject of the policy followed by Algeria in the face of the 2014 crisis, which is represented in the neighboring rentier economy and economy the rentier Orientation towards an economy based on diversification of products and activities

Keywords: public policy, major oil crisis, reverse oil